

تتعلق هذه الوثيقة بالبند رقم 6.1 من جدول الأعمال المؤقت

موجز بيان سياسة **FCA** :
المادة 6 المبادئ التوجيهية -جنباً إلى جنب مع التحليل

الدورة الخامسة لمؤتمر الأطراف المشاركة في
الاتفاقية الإطارية لمنظمة الصحة العالمية بشأن مكافحة التبغ، 12-17 نوفمبر 2012، سيول، كوريا الجنوبية

مشروع سبتمبر 2012	اقترح تعديل النص	عرض الأسباب
<p>1. المقدمة</p> <p>1.1 الغرض من المبادئ التوجيهية</p> <p>وفقا للأحكام الأخرى من الاتفاقية الإطارية لمنظمة الصحة العالمية بشأن مكافحة التبغ (WHO FCTC) ، وقرارات مؤتمر الأطراف، تعترف هذه المبادئ التوجيهية لمساعدة الأطراف في تحقيق أهدافها والتزاماتها بموجب المادة 6 من الاتفاقية الإطارية لمنظمة الصحة العالمية (WHO FCTC) . وهي تعتمد على أفضل الأدلة المتاحة وأفضل الممارسات والخبرات لدى الأطراف والتي نجحت في تنفيذ التدابير الضريبية والتسعيرات للحد من استهلاك التبغ (الكمية المطلقة المستخدمة على وجه الإجمال ومدى سيطرتها) (النسبة المئوية من السكان الذين يستخدمون منتجات التبغ).</p>	[لا توجد أي تغييرات]	
<p>1.1 المبادئ التوجيهية</p> <p>يخلق تعاطي التبغ عبئا اقتصاديا كبيرا على المجتمع ككل، حيث تخلق تكاليف الرعاية الصحية المرتبطة مباشرة بالأمراض المرتبطة بالتبغ، وارتفاع التكاليف الغير مباشرة المرتبطة بفقدان الحياة في مراحل مبكرة، والعجز بسبب الأمراض المرتبطة بالتبغ، والخسائر الإنتاجية، عوامل خارجية سلبية كبيرة من جراء تعاطي التبغ. ولا تحد الضرائب من هذه العوامل الخارجية فقط من خلال تخفيض الاستهلاك والحد من الانتشار، ولكنها تساهم أيضا في نفقات الحكومات للرعاية الصحية المرتبطة باستهلاك التبغ.</p> <p>تعتبر الضرائب وسياسات الأسعار على نطاق واسع من أكثر الوسائل فعالية للتأثير على الطلب وبالتالي على استهلاك منتجات التبغ. ويعتبر بالتالي تنفيذ المادة 6 من الاتفاقية الإطارية لمنظمة الصحة العالمية (WHO FCTC) عنصرا أساسيا من عناصر سياسات مكافحة التبغ، وبالتالي جهودا لتحسين الصحة العامة. وينبغي تنفيذ الضرائب المفروضة على التبغ كجزء من الاستراتيجية الشاملة لمكافحة التبغ بما يتفق مع المواد الأخرى من الاتفاقية الإطارية لمنظمة الصحة العالمية (WHO FCTC) وتدعم المبادئ التوجيهية التالية تنفيذ المادة 6 من الاتفاقية الإطارية لمنظمة الصحة العالمية (WHO FCTC) .</p>	[لا توجد أي تغييرات]	

<p>(1) تحديد سياسات فرض الضرائب على التبغ حق سيادي للأطراف</p> <p>تحتزم جميع أجزاء المبادئ التوجيهية الحق السيادي للأطراف في تحديد ووضع سياساتها الضريبية، وفقا للمادة 6.2 من الاتفاقية الإطارية لمنظمة الصحة العالمية (WHO FCTC).</p>	<p>[لا توجد أي تغييرات]</p>	
<p>(2) تقلل الضرائب الفعالة المفروضة على التبغ إلى حد كبير من استهلاك التبغ وانتشاره</p> <p>تؤدي الضرائب الفعالة على منتجات التبغ إلى الارتفاع الحقيقي لأسعار المستهلك (المعدلة حسب التضخم)، وبالتالي إلى انخفاض الاستهلاك والانتشار، وبالتالي إلى تقليل نسبة الوفيات ونسبة إنتشار الأمراض وتحسين صحة السكان. وتعتبر زيادة الضرائب المفروضة على التبغ ذات أهمية خاصة لحماية الشباب من بدء أو مواصلة استهلاك التبغ.</p>	<p>[لا توجد أي تغييرات]</p>	
<p>(3) الضرائب الفعالة المفروضة على التبغ مصدر مهم للدخل</p> <p>تساهم الضرائب الفعالة المفروضة على التبغ إسهاما كبيرا في ميزانيات الدولة، حيث تؤدي زيادة الضرائب على التبغ عموما إلى زيادة إضافية في الإيرادات الحكومية، كما توازن الزيادة في الضرائب عادة الانخفاض في استهلاك منتجات التبغ.</p>	<p>[لا توجد أي تغييرات]</p>	
<p>(4) الضرائب المفروضة على التبغ فعالة اقتصاديا وتحد من التفاوت الصحي</p> <p>تعتبر عموما الضرائب المفروضة على التبغ فعالة اقتصاديا حيث تنطبق على منتج غير مرن الطلب. وتعتبر المجموعات السكانية المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل وأكثر استجابة لزيادة الضرائب وارتفاع الأسعار، لذلك يتم خفض الاستهلاك والانتشار من قبل هذه المجموعات بمقدار أكبر مما هي عليه الفئات ذات الدخل الأعلى، مما يؤدي إلى الحد من نسبة عدم المساواة في أوجه الصحة. -----</p> <p>المستويات الصحية ونسبة الفقر المرتبطة بالتبغ.</p>	<p>(4) الضرائب المفروضة على التبغ فعالة اقتصاديا وتحد من التفاوت الصحي</p> <p>تعتبر عموما الضرائب المفروضة على التبغ فعالة اقتصاديا حيث تنطبق على منتج غير مرن الطلب. وتعتبر المجموعات السكانية المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل أكثر استجابة لزيادة الضرائب وارتفاع الأسعار، لذلك يتم خفض الاستهلاك والانتشار من قبل هذه المجموعات بمقدار أكبر مما هي عليه الفئات ذات الدخل الأعلى، مما يؤدي إلى الحد من نسبة عدم المساواة في أوجه الصحة. -----</p>	<p>بطبيعة الحال، قد يزداد الفقر المتعلق بالتبغ بين الأقلية من الفقراء الذين لا يقلعون ولا يقللون من استهلاكهم للتبغ، على الرغم من أن هذا قد يكون له تأثير أقل من تأثير خفض نسبة الفقر بين أولئك الذين أقلعوا عن التدخين. وقد تم تناول قضية الفقر بطريقة مطولة إلى حد ما في دليل منظمة الصحة العالمية WHO لإدارة ضرائب التبغ. ويجب أن تشمل المادة 6 من المبادئ التوجيهية إما بالتحليل الكامل لهذه المسألة، أو كما نقترح هنا، بالتركيز على الحد من التفاوت الصحي.</p>
<p>(5) ينبغي أن تكون نظم وهاكل الضرائب المفروضة على التبغ ذات كفاءة وفعالية</p>	<p>[لا توجد أي تغييرات]</p>	

<p>ينبغي تنظيم الضرائب المفروضة على التبغ لتقليل تكاليف الامتثال مع ضمان رفع المستوى المطلوب من الإيرادات الضريبية وتحقيق الأهداف الصحية.</p>		
<p>(6) يجب أن تكون الإدارات الضريبية للتبغ ذات كفاءة وفعالية تعزز الإدارة الكفاء والفعالة لأنظمة الضرائب المفروضة على التبغ الالتزام الضريبي تضمن العائدات الضريبية الأعلى مع الحد من خطر الاتجار غير المشروع.</p>	<p>[لا توجد أي تغييرات]</p>	
<p>(7) وينبغي أن تكون سياسات الضرائب المفروضة على التبغ محمية من المصالح الخاصة ينبغي حماية وضع وتنفيذ وإنفاذ سياسات الضرائب المفروضة على التبغ وسياسات الأسعار من المصالح التجارية ومن غيرها من دوائر صناعة التبغ وفقا للمادة 5.3 من الاتفاقية الإطارية لمنظمة الصحة العالمية WHO FCTC والمبادئ التوجيهية لتنفيذها، وكذلك من أي مصالح متضاربة أخرى الفعلية ومنها والمحملة.</p>	<p>(7) وينبغي أن تكون سياسات الضرائب المفروضة على التبغ محمية من المصالح الخاصة ينبغي حماية وضع وتنفيذ وإنفاذ سياسات الضرائب المفروضة على التبغ وسياسات الأسعار من المصالح التجارية ومن غيرها من دوائر صناعة التبغ وفقا للمادة 5.3 من الاتفاقية الإطارية لمنظمة الصحة العالمية WHO FCTC والمبادئ التوجيهية لتنفيذها، وكذلك من أي مصالح تجارية متضاربة أخرى الفعلية ومنها والمحملة.</p>	<p>يمكن للمرء أن يجادل بأن أي شخص تقريبا مشارك في النقاش حول السياسة الضريبية لديه تضاربا في المصالح "فعلية أو محتملة". على سبيل المثال، يمكن أن نفترض أن غير المدخنين يفضلون فرض ضرائب أعلى على التبغ وذلك لتجنب ارتفاع الاستهلاك العام أو الضرائب على الدخل. ويمكن أن تتعارض حماية السياسات الضريبية من هذا النوع من "تضارب المصالح" مع مبدأ الشفافية.</p>

<p>1,3 أهداف المبادئ التوجيهية</p> <p>يعتبر الهدف الرئيسي من المبادئ التوجيهية هو مساعدة الأطراف في وضع سياسات ضريبية وتسعيرية ذات كفاءة وفعالة حيث تلبي احتياجاتهم من حيث الحد من استهلاك التبغ وانتشاره، واضعة في اعتبارها أهمية الإيرادات المكتسبة من الضرائب على منتجات التبغ. وقد تم تركيز خاص على حقيقة أن تكون سياسات فرض الضرائب على التبغ موجهة للحد من القدرة على تحمل تكاليف منتجات التبغ واستهلاكها خصوصاً بين الفقراء والشباب.</p> <p>وعلاوة على ذلك، فإن المبادئ التوجيهية سوف تقوم على مساعدة الأطراف في اختيار أنواع الضرائب والمنتجات التي ينبغي أن تفرض عليها ضرائب التبغ وتحديد المستوى المناسب وهيكل الضرائب بغية تلبية الأهداف المالية الوطنية والصحة العامة. ومن الأهداف الإضافية للمبادئ التوجيهية هو مساعدة الأطراف في تصميم أنظمة الإدارة الضريبية للتبغ التي تمكنهم من جمع الضرائب بكفاءة وفعالية، ورفع وعيهم بضرورة اتخاذ التدابير لمكافحة الاتجار غير المشروع بمنتجات التبغ.</p> <p>المبادئ التوجيهية تقدم لمحة عامة عن النظم الضريبية الممثلة بالفعل وكذلك أفضل الممارسات، وتتضمن مجموعة من التوصيات.</p>	<p>1,3 أهداف المبادئ التوجيهية</p> <p>يعتبر الهدف الرئيسي من المبادئ التوجيهية هو مساعدة الأطراف في وضع سياسات ضريبية وتسعيرية ذات كفاءة وفعالة حيث تلبي احتياجاتهم من حيث الحد من استهلاك التبغ وانتشاره يشكل ملحوظ، واضعة في اعتبارها أهمية الإيرادات المكتسبة من الضرائب على منتجات التبغ. وقد تم تركيز خاص على حقيقة أن تكون سياسات فرض الضرائب على التبغ موجهة للحد من القدرة على تحمل تكاليف منتجات التبغ واستهلاكها خصوصاً بين الفقراء والشباب.</p> <p>وعلاوة على ذلك، فإن المبادئ التوجيهية سوف تقوم على مساعدة الأطراف في اختيار أنواع الضرائب والمنتجات التي ينبغي أن تفرض عليها ضرائب التبغ وتحديد المستوى المناسب وهيكل الضرائب بغية تلبية أهداف الصحة العامة للمواطنين والأهداف المالية. ومن الأهداف الإضافية للمبادئ التوجيهية هو مساعدة الأطراف في تصميم أنظمة الإدارة الضريبية للتبغ التي تمكنهم من جمع ضرائب التبغ بكفاءة وفعالية، ورفع وعيهم بضرورة اتخاذ التدابير لمكافحة الاتجار غير المشروع بمنتجات التبغ.</p>	<p>لا تعتبر الزيادة الصغيرة في الضرائب والتي تؤدي فقط إلى الانخفاض القليل في الاستهلاك جهداً مؤهلاً بحسن نية لتنفيذ المادة رقم 6.</p> <p>من المناسب تسجيل قائمة الصحة العامة أولاً في المبادئ التوجيهية التي لـ FCTC</p> <p>يجنب هذا التغيير الاقتراح غير المقصود بأن زيادة الضرائب على التبغ تعتبر سيئة خارج الاستراتيجية الشاملة لمكافحة التبغ.</p> <p>يحتمل أن يكون هذا الجانب من التعليق حول السياسة الاقتصادية الأوسع نطاقاً مربكاً ويمكن أن يفسر على أنه يشير إلى أن زيادة الضرائب المفروضة على التبغ تحدم من البطالة (تشير الأدلة المتاحة إلى عكس ذلك)</p>
---	--	---

1،4 نطاق المبادئ التوجيهية

هذا التعليق يشكل الجانب الأوسع حول السياسة الاقتصادية وهو يعتبر أن يكون مربكا ويمكن أن يفسر على أنه يشير إلى أن زيادة الضرائب المفروضة على التبغ تزيد من البطالة. (والأدلة المتاحة تشير إلى عكس ذلك).

تعتبر هذه الصياغة إشكالية، وذلك لسببين على الأقل:

(1) لا ينفق مشروع المبادئ التوجيهية، في الواقع، الكثير من الوقت في تحليل أثر التجارة غير المشروعة على السياسات الضريبية؛

(2) يعتبر استبعاد "جميع أشكال الاتجار غير المشروع" "عنصرا أساسيا في مكافحة التبغ" وفقا للمادة 15، ولكنها ليست شرطا مسبقا لزيادة الضرائب المفروضة على التبغ.

تركز هذه المبادئ التوجيهية على الضرائب غير المباشرة (رسوم الإنتاج)، والتي تؤثر بشكل مباشر على الأسعار على منتجات التبغ. الضرائب أو الرسوم الأخرى، مثل الضرائب على الدخل والرسوم العامة، وأحكام تشجيع الاستثمار، ليست ضمن نطاق هذه المبادئ التوجيهية. ضريبة القيمة المضافة (VAT) وفيما يلي وصف موجز رسوم الاستيراد في القسم 6.1.3.

في منظور أوسع، من المهم أن نلاحظ أن سياسات فرض الضرائب على التبغ لديها القدرة على أن تؤثر بشكل مباشر على أسعار المستهلك لمنتجات التبغ، وبالتالي تقليل الاستهلاك، والقدرة على تحمل التكاليف الانتشار. ومع ذلك، الضرائب المفروضة على التبغ لا توجد من فراغ وينبغي أن تنفذ كجزء من استراتيجية شاملة لمكافحة التبغ إلى جانب السياسات الأخرى التي تتماشى مع مواد أخرى من اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ، ولا سيما المواد 5 و 7.

وفي هذا الصدد، أوسع اعتبارات السياسة الاقتصادية، ولا سيما العلاقة بين الضرائب وسياسات الأسعار والعمالة ونمو الدخل، والآثار المترتبة على أجزاء للاجتماعية للسكان، تحتاج أيضا إلى أن تؤخذ في الاعتبار. مثل هذا التحليل، ومع ذلك، يتجاوز اختصاص هذه المبادئ التوجيهية.

كما تنظر المبادئ التوجيهية أيضا في أثر الاتجار غير المشروع عبر الحدود على السياسات الضريبية. ويجب عند وضع سياسات فرض الضرائب على التبغ، أن ترافقها وضع جميع التدابير الممكنة للقضاء على جميع أشكال الاتجار غير المشروع باعتبارها الهدف الرئيسي لمكافحة التبغ، وذلك تشيما مع المادة 15 من الاتفاقية الإطارية لمنظمة الصحة العالمية WHO FCTC ومشروع بروتوكول للقضاء على الاتجار غير المشروع في منتجات التبغ.

ويتم أيضا تقديم التوصيات لفعالية الإدارة الضريبية للتبغ، وذلك لضمان أن تكون التغييرات الضريبية والزادات مصحوبة بالتدابير الفعالة للحد من التهريب من دفع الضرائب، وضمان أن التغييرات الضريبية تعمل على تحقيق الأهداف الصحية والإيرادات المطلوبة.

1،4 نطاق المبادئ التوجيهية

تركز هذه المبادئ التوجيهية على الضرائب غير المباشرة (رسوم الإنتاج)، والتي تؤثر على الأسعار على منتجات التبغ بشكل مباشر. الضرائب أو الرسوم الأخرى، مثل الضرائب على الدخل والرسوم العامة، وأحكام تشجيع الاستثمار، ليست ضمن نطاق هذه المبادئ التوجيهية. ضريبة القيمة المضافة (VAT) وفيما يلي وصف موجز رسوم الاستيراد في القسم 6.1.3.

في منظور أوسع، من المهم أن نلاحظ أن سياسات فرض الضرائب على التبغ لديها القدرة على أن تؤثر بشكل مباشر على أسعار المستهلك لمنتجات التبغ، وبالتالي تقليل الاستهلاك، والقدرة على تحمل التكاليف الانتشار. ومع ذلك، الضرائب المفروضة على التبغ لا توجد من فراغ وينبغي أن تنفذ كجزء من استراتيجية شاملة لمكافحة التبغ إلى جانب السياسات الأخرى التي تتماشى مع مواد أخرى من اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ، ولا سيما المواد 5 و 7. وفي هذا الصدد، التوسع لاعتبارات السياسة الاقتصادية، ولا سيما العلاقة بين الضرائب وسياسات الأسعار والعمالة ونمو الدخل، والآثار المترتبة على الناحية الاجتماعية للسكان، تحتاج أيضا إلى أن تؤخذ في الاعتبار. مثل هذا التحليل، يتجاوز اختصاص هذه المبادئ التوجيهية.

كما تنظر المبادئ التوجيهية أيضا في أثر الاتجار غير المشروع عبر الحدود على السياسات الضريبية. ويجب عند وضع سياسات فرض الضرائب على التبغ، أن ترافقها وضع جميع التدابير الممكنة للقضاء على جميع أشكال الاتجار غير المشروع باعتبارها الهدف الرئيسي لمكافحة التبغ، وذلك تشيما مع المادة 15 من الاتفاقية الإطارية لمنظمة الصحة العالمية WHO FCTC ومشروع بروتوكول القضاء على الاتجار غير المشروع في منتجات التبغ.

<p>2. العلاقة بين الضرائب المفروضة على التبغ، والسعر والصحة العامة</p> <p>الضرائب هي أداة فعالة جدا لصانعي السياسات للتأثير على سعر منتجات التبغ. في معظم الحالات، وارتفاع الضرائب على منتجات التبغ يؤدي إلى ارتفاع الأسعار والتي، بدورها، تؤدي إلى انخفاض الاستهلاك وانتشاره، ويؤدي إلى الحد من الوفيات والمراضة وبالتالي في تحسين صحة السكان. وقد تجلت العلاقة السلبية بين السعر واستخدام التبغ من قبل العديد من الدراسات.</p>	<p>2. العلاقة بين الضرائب المفروضة على التبغ، والسعر والصحة العامة</p> <p>الضرائب هي أداة فعالة جدا لصانعي السياسات للتأثير على سعر منتجات التبغ. في معظم الحالات، وارتفاع الضرائب على منتجات التبغ يؤدي إلى ارتفاع الأسعار والتي، بدورها، تؤدي إلى انخفاض الاستهلاك وانتشاره، ويؤدي إلى الحد من الوفيات والمراضة وبالتالي في تحسين صحة السكان. وقد تجلت العلاقة السلبية بين السعر واستخدام التبغ من قبل العديد من الدراسات والمتنازع.</p>	
<p>2.1 العلاقة بين السعر والاستهلاك / الانتشار (المرونة السعرية)</p> <p>تؤثر الضرائب والأسعار على كل من استهلاك منتجات التبغ وانتشار تعاطيه. وتشير الأدلة في البلدان ذات الدخل المرتفع إلى أن أثر زيادة الأسعار ينعكس نحو نصفه على انتشار الاستهلاك ونصفه على كثافة الاستهلاك (كمية منتجات التبغ التي يستمر المدخن في استخدامها). وقد وجدت دراسات مماثلة في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل نتائج مماثلة.</p>	<p>2.1 العلاقة بين السعر والاستهلاك / الانتشار (المرونة السعرية)</p> <p>تؤثر الضرائب والأسعار على كل من استهلاك منتجات التبغ وانتشار تعاطيه. وتشير الأدلة في البلدان ذات الدخل المرتفع إلى أن أثر زيادة الأسعار ينعكس نحو نصفه على انتشار الاستهلاك ونصفه على كثافة الاستهلاك (كمية منتجات التبغ التي يستمر المدخن في استخدامها). وقد وجدت دراسات مماثلة في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل نتائج مماثلة.</p>	<p>لكي نكون دقيقين للغاية، 4.65٪.</p>

<p>تؤدي أي سياسة لزيادة الأسعار الحقيقية (معدل التضخم) من خلال زيادة الضرائب إلى زيادة الفعالية من حيث الحد من استهلاك التبغ. ووفقا للدراسات المشار إليها في الدليل التقني في الإدارة الضريبية للتبغ لمنظمة الصحة العالمية WHO، فإن العلاقة بين الأسعار واستهلاك التبغ تعتبر غير مرنة، وهذا يعني أن الانخفاض في الاستهلاك يكون أقل تناسبا مع الزيادة في الأسعار. ويتم تعريف هذه العلاقة من خلال المرونة السعرية للطلب، أو من خلال النسبة المئوية للتغير في الاستهلاك كنتيجة لتغير نسبة 1٪ في السعر. على سبيل المثال، إذا كانت المرونة في سعر الطلب -0.5، ينتج عنها زيادة 10٪ في الأسعار و 5٪ في انخفاض في الاستهلاك. وتقع معظم تقديرات مرونة سعر الطلب بين -0.2 و -0.8.</p>	<p>تعتبر أي زيادة في الضرائب المفروضة على التبغ الأسعار والتي تؤدي بفعالية إلى الارتفاع الحقيقي الواضح في الأسعار (معدل التضخم) فعلا من حيث الحد من استهلاك التبغ. ووفقا للدراسات المشار إليها في الدليل التقني في الإدارة الضريبية للتبغ لمنظمة الصحة العالمية WHO، فإن العلاقة بين الأسعار واستهلاك التبغ تعتبر غير مرنة، وهذا يعني أن الانخفاض في الاستهلاك يكون أقل تناسبا مع الزيادة في الأسعار. ويتم تعريف هذه العلاقة من خلال المرونة السعرية للطلب، أو من خلال النسبة المئوية للتغير في الاستهلاك كنتيجة لتغير نسبة 1٪ في السعر. على سبيل المثال، إذا كانت المرونة في سعر الطلب -0.5، ينتج عنها زيادة 10٪ في الأسعار وحوالي 5٪ في انخفاض في الاستهلاك. وتقع معظم تقديرات مرونة سعر الطلب بين -0.2 و -0.8.</p>	
<p>أظهرت الدراسات في جميع الظروف أن المرونة في أسعار الطلب قد تكون أعلى (من حيث القيمة المطلقة) على المدى الطويل، وهذا يعني أن الاستهلاك قد ينخفض أكثر على المدى الطويل. وتعتبر الناس ذوي الحالة الاجتماعية والاقتصادية المنخفضة أكثر استجابة لتغيرات الأسعار والضرائب حيث أن مثل هذه التغييرات لها تأثير أكبر على دخلهم المتاح.</p>	<p>أظهرت الدراسات في جميع الظروف أن المرونة في أسعار الطلب قد تكون أعلى (من حيث القيمة المطلقة) على المدى الطويل، وهذا يعني أن الاستهلاك قد ينخفض أكثر على المدى الطويل. وتعتبر الناس ذوي الحالة الاجتماعية والاقتصادية المنخفضة أكثر استجابة لتغيرات الأسعار والضرائب حيث أن مثل هذه التغييرات لها تأثير أكبر على دخلهم المتاح.</p>	
<p>و تشير التقديرات فيما يتعلق بتأثير زيادة الضرائب والأسعار على استخدام التبغ بين الشباب إلى أن الشباب أكثر استجابة مرتين إلى ثلاث مرات لتغيرات الضرائب والأسعار من كبار السن. لذلك، من المرجح أن يكون لزيادة ضرائب التبغ تأثير كبير على الحد من الاستهلاك، وانتشاره والشروع في التدخين بين أوساط الشباب، وكذلك على الحد من فرص انتقال الشباب من مرحلة التجريب إلى الإدمان.</p>	<p>و تشير التقديرات فيما يتعلق بتأثير زيادة الضرائب والأسعار على استخدام التبغ بين الشباب إلى أن الشباب أكثر استجابة مرتين إلى ثلاث مرات لتغيرات الضرائب والأسعار من كبار السن. لذلك، من المرجح أن يكون لزيادة ضرائب التبغ تأثير كبير على الحد من الاستهلاك، وانتشاره والشروع في التدخين بين أوساط الشباب، وكذلك على الحد من فرص انتقال الشباب من مرحلة التجريب إلى الإدمان.</p>	
<p>وبنفس القدر من الأهمية، يؤدي ارتفاع الضرائب إلى الحد من الطلب على التبغ بدرجة أكثر بين المجموعات السكانية المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل أو في البلدان حيث يكون مستخدمو التبغ أكثر استجابة لارتفاع الأسعار، مما يسهم في مكافحة التفاوت في المستويات الصحية.</p>	<p>وبنفس القدر من الأهمية، يؤدي ارتفاع الضرائب إلى الحد من الطلب على التبغ بدرجة أكثر بين المجموعات السكانية المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل أو في البلدان حيث يكون مستخدمو التبغ أكثر استجابة لارتفاع الأسعار، مما يسهم في مكافحة التفاوت في المستويات الصحية.</p>	

<p>اي زيادة في معدلات الضريبة عادة ما يؤدي إلى زيادة في الإيرادات التي تجنيها الحكومات. حيث ان اسعار التبغ غير مرنة، يمكن توقع زيادة في الضرائب لتكون أكبر نسبيا من أجل انخفاض الاستهلاك، وهذا يعني أن زيادة الإيرادات نتيجة لزيادة الضرائب. ومع ذلك، فمن الممكن من الناحية النظرية أنه عند نقطة معينة زيادة الضرائب يمكن أن تؤدي إلى انخفاض الإيرادات ومنتجات التبغ تصبح مرنة السعر (معنى أن الانخفاض في الاستهلاك أكثر تناسبا مع الزيادة في السعر). ومع ذلك، عدد قليل جدا من البلدان في العالم، إن وجدت، بالقرب من هذه النقطة في أي مكان.</p>	<p>اي زيادة في معدلات الضريبة عادة ما يؤدي إلى زيادة في الإيرادات التي تجنيها الحكومات. حيث ان اسعار التبغ غير مرنة، يمكن توقع زيادة في الضرائب لتكون أكبر نسبيا من أجل انخفاض الاستهلاك، وهذا يعني أن زيادة الإيرادات نتيجة لزيادة الضرائب. ومع ذلك، فمن الممكن من الناحية النظرية أنه عند نقطة معينة زيادة الضرائب يمكن أن تؤدي إلى انخفاض الإيرادات ومنتجات التبغ تصبح مرنة السعر (معنى أن الانخفاض في الاستهلاك أكثر تناسبا مع الزيادة في السعر). ومع ذلك، عدد قليل جدا من البلدان في العالم، إن وجدت، بالقرب من هذه النقطة في أي مكان.</p>	
<p>2.2 القدرة على تحمل التكاليف والضرائب (مرونة الدخل)</p> <p>يتم عموما تعريف القدرة على تحمل التكاليف من حيث تكلفة منتجات التبغ بالنسبة لدخل الفرد. ويجب ان يتم تقدير اتجاهات القدرة على تحمل التكاليف ومرونة الدخل من خلال استخدام تقنيات نموذجية مناسبة. وتستخدم تقنيات نموذجية مناسبة. وتستخدم تقنيات نموذجية مناسبة. وتستخدم تقنيات نموذجية مناسبة. وتستخدم تقنيات نموذجية مناسبة.</p>	<p>2.2 القدرة على تحمل التكاليف والضرائب (مرونة الدخل)</p> <p>يتم عموما تعريف القدرة على تحمل التكاليف من حيث تكلفة منتجات التبغ بالنسبة لدخل الفرد. ويجب ان يتم تقدير اتجاهات القدرة على تحمل التكاليف ومرونة الدخل من خلال استخدام تقنيات نموذجية مناسبة. وتستخدم تقنيات نموذجية مناسبة. وتستخدم تقنيات نموذجية مناسبة. وتستخدم تقنيات نموذجية مناسبة.</p>	
<p>وتشير دراسة قامت بها كلية الاقتصاد، جامعة كيب تاون، جنوب أفريقيا، إلى أن القدرة على تحمل تكاليف السجائر، ببساطة بدلا من سعرها، تعتبر أحد المحددات الحاسمة لاستهلاك السجائر.</p>	<p>تشير دراسات إلى ان القدرة على تحمل تكاليف السجائر، ببساطة بدلا من السعر، هي أحد المحددات الحاسمة لاستهلاك السجائر.</p>	<p>تقترح صياغة المشروع إلى الإشارة إلى أن دراسة واحدة هي التي اظهرت هذه النتيجة، وأن هناك بعض الشكوك حولها.</p>
<p>لذلك، تحتاج السياسة الفعالة التي تهدف إلى الحد من استهلاك التبغ إلى أن تأخذ في الاعتبار كل من السعر ونمو مستوى الدخل.</p>	<p>لذلك، تحتاج السياسة الفعالة التي تهدف إلى الحد من استهلاك التبغ إلى أن تأخذ في الاعتبار كل من السعر --- مستوى الدخل.</p>	
<p>تقع معظم تقديرات مرونة الدخل على الطلب على منتجات التبغ بين 0 و 1. وتعني 0.5 من مرونة الدخل على الطلب أن الزيادة في الدخل بنسبة 10٪ ستؤدي إلى ارتفاع استهلاك التبغ بنسبة 5٪.</p>	<p>[تقع معظم تقديرات مرونة الدخل على الطلب على منتجات التبغ بين 0 و 1. وتعني 0.5 من مرونة الدخل على الطلب أن الزيادة في الدخل بنسبة 10٪ ستؤدي إلى ارتفاع استهلاك التبغ بنسبة حوالي 5٪] .</p>	<p>فيما يختص بنسبة مرونة الاسعار، يعتبر الأثر أقل قليلا من 5٪.</p>
<p>دون ارتفاع الأسعار فوق النمو في الدخل، تصبح منتجات التبغ حتما مع مرور الوقت بأسعار معقولة. وسوف تؤدي هذه الزيادة في القدرة على تحمل التكاليف إلى تزايد الاستهلاك. وتشير الأدلة إلى أن منتجات التبغ أصبحت بأسعار معقولة أكثر في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل وأن هذه الزيادة في القدرة على تحمل التكاليف قد صعقت في السنوات الأخيرة. وعضوا عن ذلك، ففي البلدان المرتفعة الدخل تجاوز نمو الزيادة في الدخل</p>	<p>دون ارتفاع الأسعار فوق النمو في الدخل، تصبح منتجات التبغ حتما مع مرور الوقت بأسعار معقولة. وسوف تؤدي هذه الزيادة في القدرة على تحمل التكاليف إلى تزايد الاستهلاك. وتشير الأدلة إلى أن منتجات التبغ أصبحت بأسعار معقولة أكثر في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل وأن هذه الزيادة في القدرة على تحمل التكاليف قد صعقت في السنوات الأخيرة. وعضوا عن ذلك، ففي البلدان المرتفعة الدخل تجاوز نمو الزيادة في الدخل وفي الضرائب والأسعار بشكل عام ، بحيث</p>	

<p>وفي الضرائب والأسعار بشكل عام ، بحيث أدى إلى انخفاض في القدرة على تحمل تكاليف منتجات التبغ منذ عام 1990.</p>	<p>أدى إلى انخفاض في القدرة على تحمل تكاليف منتجات التبغ منذ عام 1990.</p>	
<p>اختارت بعض البلدان تنفيذ النظم الضريبية والهياكل التي تقلل من تأثير الضرائب المفروضة على التبغ على الفقراء. ومع ذلك، ومن خلال ذلك، فهي تجعل منتجات التبغ بأسعار معقولة أكثر للفقراء، وبالتالي ترفع من استهلاكه وانتشاره، مما يؤدي إلى ارتفاع اعباء غير متناسبة على الفقراء من حيث التكاليف الصحية والاقتصادية والتفاوت في المستويات الصحية. وعلاوة على ذلك، فقد يزيد تعاطي التبغ من الفقر من خلال تحويل الإنفاق بعيدا عن الضروريات مثل الغذاء والرعاية والسكن والتعليم والصحة. وحيث ان الفقراء هم أكثر استجابة لزيادة الضرائب والأسعار، يكون من المرجح ان تؤدي الزيادة في الضرائب إلى التقليل من الاستهلاك والانتشار بنسبة أكبر منها بين الأغنياء، مما يؤدي بالتالي إلى الحد من أوجه التفاوت في المستويات الصحية ونسب الفقر ذات الصلة بالتبغ. ويمكن للهيكلة الضريبية أن يسهم أيضا في صنع منتجات التبغ عموما بأسعار أقل تحملا، وأساسا بين قطاعات السكان الأكثر تأثرا، من خلال التقليل من الاختلافات بين الأسعار الأعلى والأدنى والحد من النطاق السعري.</p> <p>التوصية</p> <p>ينبغي عندما تقوم الأطراف بإنشاء أو زيادة مستويات الضرائب الوطنية الأخذ في الاعتبار - من بين أمور أخرى - مرونة السعر ومرونة الدخل على الطلب، على حد سواء، وكذلك التضخم والتغيرات في دخل الأسرة لجعل منتجات التبغ مع مرور الوقت بأسعار أقل تحملا من أجل الحد من الاستهلاك والانتشار. ولذلك، ينبغي على الأطراف أن تنظر في وجود تعديلات للتكيف (تلقائية) أو إجراءات إعادة تقييم دورية لمستويات الضرائب المفروضة على التبغ.</p>	<p>اختارت بعض البلدان تنفيذ النظم الضريبية والهياكل التي تقلل من تأثير الضرائب المفروضة على التبغ على الفقراء. ومع ذلك، ومن خلال ذلك، فهي تجعل منتجات التبغ بأسعار معقولة أكثر للفقراء، وبالتالي ترفع من استهلاكه وانتشاره، مما يؤدي إلى ارتفاع اعباء غير متناسبة على الفقراء من حيث التكاليف الصحية والاقتصادية والتفاوت في المستويات الصحية. وعلاوة على ذلك، فقد يزيد تعاطي التبغ من الفقر من خلال تحويل الإنفاق بعيدا عن الضروريات مثل الغذاء والرعاية والسكن والتعليم والصحة. وحيث ان الفقراء هم أكثر استجابة لزيادة الضرائب والأسعار، يكون من المرجح ان تؤدي الزيادة في الضرائب إلى التقليل من الاستهلاك والانتشار بنسبة أكبر منها بين الأغنياء، مما يؤدي بالتالي إلى الحد من أوجه التفاوت في المستويات الصحية ونسب الفقر ذات الصلة بالتبغ. ويمكن للهيكلة الضريبية أن يسهم أيضا في صنع منتجات التبغ عموما بأسعار أقل تحملا، وأساسا بين قطاعات السكان الأكثر تأثرا، من خلال التقليل من الاختلافات بين الأسعار الأعلى والأدنى والحد من النطاق السعري.</p> <p>التوصية</p> <p>ينبغي عندما تقوم الأطراف بإنشاء أو زيادة مستويات الضرائب الوطنية الأخذ في الاعتبار - من بين أمور أخرى - مرونة السعر ومرونة الدخل على الطلب، على حد سواء، وكذلك التضخم والتغيرات في دخل الأسرة لجعل منتجات التبغ مع مرور الوقت بأسعار أقل تحملا من أجل الحد من الاستهلاك والانتشار. ولذلك، ينبغي على الأطراف أن تنظر في وجود تعديلات للتكيف (تلقائية) أو إجراءات إعادة تقييم دورية لمستويات الضرائب المفروضة على التبغ.</p>	<p>قد يكون من المفيد تحديد الإطار الزمني - حيث ان الكثير من تكاليف المنتجات ذات الأسعار المنخفضة تتشأ مع مرور الوقت (على سبيل المثال، من خلال الزيادة في تعاطي التبغ).</p>

--	--	--

<p>3. نظم فرض الضرائب على التبغ</p> <p>3.1 هيكلية الضرائب المفروضة على التبغ (حسب القيمة، المحددة، مزيج من كليهما، الحد الأدنى من الضرائب).</p> <p>تقوم تقريبا جميع الحكومات بفرض الضرائب على منتجات التبغ، على الرغم من أنها تستخدم مجموعة متنوعة من أنواع الضرائب من أجل تحقيق الخفض في استهلاك التبغ واستقرار عائدات الحكومة. ويتم في معظم الحالات، فرض الضرائب على منتجات التبغ على أساس وطني مع نفس مستويات الضرائب المطبقة في جميع مناطق البلاد (الضرائب الوطنية أو الاتحادية). ومع ذلك، تقوم عدد قليل من البلدان (الإقليمية وشبه الإقليمية) بفرض ضرائب إضافية دون الوطنية على مستوى الولاية أو المقاطعة. وبصفة عامة، تخلق طبقات الضرائب المفروضة على التبغ مزيدا من التعقيد وتقلل من الكفاءة العامة للنظم الضريبية.</p> <p>ويمكن أن تتكون إجراءات النظم الضريبية من ضرائب محددة أو بحسب القيمة. ومع ذلك، يمكن تطبيق النظم المختلفة أو الهجينة باستخدام مزيج من الضرائب المحددة وبحسب القيمة معا وعلى حد سواء. وتشمل الأمثلة على هذه النظم ضريبة القيمة مع حد أدنى محدد (حد أدنى من الضرائب)، ورسوم مختلفة بحسب القيمة مع أو بدون حد أدنى من الضرائب. وعموما، كلما كان تصميم النظام الضريبي أكثر تعقيدا يكون أكثر صعوبة في إدارته.</p>	<p>3. نظم فرض الضرائب على التبغ</p> <p>3.1 هيكلية الضرائب المفروضة على التبغ (حسب القيمة، المحددة، مزيج من كليهما، الحد الأدنى من الضرائب).</p> <p>تقوم تقريبا جميع الحكومات بفرض الضرائب على منتجات التبغ، على الرغم من أنها تستخدم مجموعة متنوعة من أنواع الضرائب من أجل تحقيق الخفض في استهلاك التبغ واستقرار عائدات الحكومة. ويتم في معظم الحالات، فرض الضرائب على منتجات التبغ على أساس وطني مع نفس مستويات الضرائب المطبقة في جميع مناطق البلاد (الضرائب الوطنية أو الاتحادية). ومع ذلك، تقوم عدد قليل من البلدان (الإقليمية وشبه الإقليمية) بفرض ضرائب إضافية دون الوطنية على مستوى الولاية أو المقاطعة. وبصفة عامة، تخلق طبقات الضرائب المفروضة على التبغ مزيدا من التعقيد وتقلل من الكفاءة العامة للنظم الضريبية.</p> <p>وعموما، كقاعدة عامة كلما كان تصميم النظام الضريبي أكثر تعقيدا يكون أكثر صعوبة في إدارته.</p>	<p>يعتبر للباب 3 من المادة 6 المبادئ التوجيهية ذو أهمية خاصة، إلا أنه قد يكون من الصعب فهمه لغير القراء الفنيين، حيث لن يتم هنا فهم أنواع الضرائب المدرجة بسهولة من قبل القراء الذين ليسوا على دراية مع المصطلحات التقنية (التي تم شرحها في الفقرات التالية).</p>
--	---	---

<p>3.1.1 أنواع الضرائب</p> <p>تعتبر بشكل عام الضرائب المفروضة على منتجات التبغ على وجه التحديد رسوما على الإنتاج والاستهلاك، في حين يتم فرض ضرائب أخرى ليست ذات صلة بضرائب التبغ بما في ذلك الضرائب العامة على المبيعات (ضريبة المبيعات)، وضريبة القيمة المضافة، وضرائب الاستيراد والتي قد تفرض أيضا على منتجات التبغ. وتعتبر الضرائب الواجبة الضرائب المفروضة على البيع أو على إنتاج منتج معين داخل البلد، ولكن عادة ليس على المنتجات المنتجة في البلد لبيعها في الخارج (تصدير). وقد تكون الضريبة محددة (مبلغ ثابت يعتمد على الكمية، مثل عدد السجائر لكل علبة، أو الوزن) أو حسب القيمة (نسبة مئوية من القيمة). ومثل غيرها من الضرائب المفروضة، تعتبر الضرائب المفروضة على التبغ أداة لرفع سعر المنتج للسلع المستهدفة بالنسبة لبيضانع أو خدمات أخرى وسهلة نسبيا لإدارتها حيث يتم جمعها في وقت مبكر من سلسلة الإنتاج.</p>	<p>[لا توجد أي تغييرات]</p>	
---	-----------------------------	--

3.1.2 رسوم الاستهلاك المحددة

يمكن للضرائب المحددة أن تحدد على نحو الضريبة المحددة الموحدة، والتي تفرض بنفس القيمة على جميع المنتجات المعنية، أو بنسب متفاوتة، أو بوضع قيم مختلفة على المنتجات المختلفة. وتعتبر عموماً الضرائب المحددة الموحدة الحد الأدنى للسعر (ضريبة الحد الأدنى) حيث يصبح عموماً من المستحيل تحديد تسعيرة أدنى من الضريبة المحددة.

تمثل الضريبة الواحدة المحددة والموحدة نموذجاً بسيطاً وسهلاً في تنفيذه وإدارته، وهو بسيط لفهم المواطنين. ويمكن لزيادة الاعتماد على واجبات محددة أن تؤدي إلى مزيد من تقريب أسعار البيع بالتجزئة داخل المنطقة. وعلاوة على ذلك، فكما أنها تركز على حجم الاستهلاك بدلاً من الأسعار، تعتبر هذه الضرائب أكثر استقراراً وأسهل للتنبؤ وللإدارة، وتزيد من استقرار عائدات الضرائب وتضمن استقلالية عائدات الضرائب عن استراتيجيات سعر الصناعة.

تعتبر الأعباء الإدارية لجمع الضريبة الموحدة المحددة منخفضة بسبب الحاجة إلى التحقق من الحجم فقط، وليس القيمة (مثل توفير القطع أو كجم للاستهلاك). ومع ذلك، سوف يتم تآكل القيمة الحقيقية للضريبة ما لم تتم زيادة بانتظام على الأقل تمشياً مع التضخم. لذلك، قد يتم تعزيز النظم الضريبية المحددة من خلال ربط الضرائب إلى المستهلك المناسب أو إلى مؤشر أسعار التجزئة من أجل الحد من تأثير التضخم.

وعلاوة على ذلك، تميل الضرائب المحددة الموحدة إلى أن تؤدي إلى ارتفاع الأسعار نسبياً، حتى على المنتجات ذات الأسعار المنخفضة، **حيث يكون الاحتمال أقل على تشجيع الانحدار**، حيث أن المستهلكين هم أكثر عرضة للتبديل إلى العلامات التجارية بأسعار أعلى أو أقل احتمالاً للتبديل إلى العلامات التجارية المنخفضة الثمن نظراً إلى أن فروق الأسعار النسبية بين العلامات التجارية الأكثر انخفاضاً والعلامات التجارية الأكثر ارتفاعاً تكون أقل.

نجد ان هذه الفقرة مربكة بعض الشيء، حيث تحتوي على أفكار مختلفة - فالضرائب المحددة تقلص الفارق بين السعر الأقل والسعر الأعلى للعلامات التجارية (من حيث النسبة المئوية)، ونتيجة لذلك، يوجد انحداراً أقل عندما ترتفع الضرائب بنظام القيمة المضافة، وبالتالي يميل متوسط الاسعار إلى الارتفاع أكثر من الزيادة الظاهرة التي تعادل القيمة.

ما زال الانحدار يحدث استجابة للزيادات في الضرائب المحددة، وإن كان بالفعل

3.1.2 رسوم الاستهلاك المحددة

يمكن للضرائب المحددة أن تحدد على نحو الضريبة المحددة الموحدة، والتي تفرض بنفس القيمة على جميع المنتجات المعنية، أو بنسب متفاوتة، أو بوضع قيم مختلفة على المنتجات المختلفة. وتعتبر عموماً الضرائب المحددة الموحدة الحد الأدنى للسعر (ضريبة الحد الأدنى) حيث يصبح عموماً من المستحيل تحديد تسعيرة أدنى من الضريبة المحددة.

تمثل الضريبة الواحدة المحددة والموحدة نموذجاً بسيطاً وسهلاً في تنفيذه وإدارته، وهو بسيط لفهم المواطنين. ويمكن لزيادة الاعتماد على واجبات محددة أن تؤدي إلى مزيد من تقريب أسعار البيع بالتجزئة داخل المنطقة. وعلاوة على ذلك، فكما أنها تركز على حجم الاستهلاك بدلاً من الأسعار، تعتبر هذه الضرائب أكثر استقراراً وأسهل للتنبؤ وللإدارة، وتزيد من استقرار عائدات الضرائب وتضمن استقلالية عائدات الضرائب عن استراتيجيات سعر الصناعة.

تعتبر الأعباء الإدارية لجمع الضريبة الموحدة المحددة منخفضة بسبب الحاجة إلى التحقق من الحجم فقط، وليس القيمة (مثل توفير القطع أو كجم للاستهلاك). ومع ذلك، سوف يتم تآكل القيمة الحقيقية للضريبة ما لم تتم زيادة بانتظام على الأقل تمشياً مع التضخم. لذلك، قد يتم تعزيز النظم الضريبية المحددة من خلال ربط الضرائب إلى المستهلك المناسب أو إلى مؤشر أسعار التجزئة من أجل الحد من تأثير التضخم.

وعلاوة على ذلك، تميل الضرائب المحددة الموحدة إلى أن تؤدي إلى ارتفاع الأسعار نسبياً، حتى على المنتجات ذات الأسعار المنخفضة، ويمكنها أن تؤدي إلى تأثير الارتقائي حيث أن المستهلكين هم أكثر عرضة للتبديل إلى العلامات التجارية بأسعار أعلى أو أقل احتمالاً للتبديل إلى العلامات التجارية المنخفضة الثمن نظراً إلى أن فروق الأسعار النسبية بين العلامات التجارية الأكثر انخفاضاً والعلامات التجارية الأكثر ارتفاعاً تكون أقل.

<p>ونتيجة لذلك، تكون هوامش المنتجين أعلى للعلامات التجارية باهظة الثمن. ولا توفر المنتجات ذات الأسعار المنخفضة هوامش حيث انها في حاجة لتكون أرخص من العلامات التجارية عالية الثمن من أجل الحفاظ على قدرتها التنافسية.</p>		<p>أقل مما كان عليه في النظم الأخرى.</p> <p>لماذا يكون لهذا صلة بتنفيذ المادة 6؟ وهل ينبغي على صانعي السياسة ان يهتموا بهوامش الربح على العلامات التجارية الأرخص والأكثر تكلفة؟ قد تكون هناك حالة جعلت الضرائب المرتفعة المحددة تؤدي إلى هوامش الربح المفرط، وان ينبغي أن تكون السياسة الضريبية مصممة للحد من الأرباح الزائدة (لترك مساحة أكبر للضريبة). ولكن في حالة عدم وجود مناقشة لهذا الموضوع، يكون ربما هذين البيانيين محيرين بالنسبة للقراء الغير فنيين.</p>
---	--	---

<p>3.1.3 الرسوم الواجبة بحسب القيمة</p> <p>يتم التعبير عن الواجبات القيمية كنسبة مئوية على أساس قيمة معينة، والتي يتم تطبيقها إما على سعر بيع التجزئة (التي تحتوي على جميع الضرائب المطبقة) أو على تكلفة الصناعة (أو مصنع سابق) أو على سعر تكلفة التأمين على الشحن (CIF).</p>	<p>3.1.3 الرسوم الواجبة بحسب القيمة</p> <p>يتم التعبير عن الواجبات القيمية كنسبة مئوية على أساس قيمة معينة، والتي يتم تطبيقها إما على سعر بيع التجزئة (التي تحتوي على جميع الضرائب المطبقة) أو على تكلفة الصناعة (أو مصنع سابق) أو على سعر تكلفة التأمين على الشحن (CIF).</p>	
<p>يكون لدى الضرائب القيمية ميزة الحفاظ على قيمتها تلقائياً مع التضخم دون أي تعديل في معدلات الضرائب. كما تحافظ على تفاوت الأسعار النسبية بين المنتجات العالية السعر والمنخفضة السعر، حيث يتم فرض الضريبة على كلاهما على حد سواء وبطريقة مماثلة. وقد تؤدي هذه المعاملة المماثلة على جميع اللاعبين في السوق (في القطاعات ذات الأسعار المنخفضة والأسعار المرتفعة)، ومع ذلك قد تؤدي إلى مزيد من المنافسة في الأسعار وبالتالي إلى الانخفاض في متوسط السعر.</p>	<p>يكون لدى الضرائب القيمية ميزة الحفاظ على قيمتها تلقائياً مع التضخم دون أي تعديل في معدلات الضرائب. كما تحافظ على فروق الأسعار النسبية بين المنتجات العالية السعر والمنخفضة السعر، ومع ذلك قد تؤدي إلى مزيد من المنافسة في الأسعار وبالتالي إلى الانخفاض في متوسط السعر.</p>	<p>الإشارة إلى فرض الضرائب "بطريقة مماثلة" ليست ذات معنى – حيث أن في النظام الضريبي المحدد الموحد، تكون الضرائب على العلامات التجارية المنخفضة والمرتفعة الثمن أيضاً قابلة للمقارنة. وعلاوة على ذلك، ففي أي نظام، يكون "اللاعبين في السوق" أحراراً في محاولة نقل السوق إلى أعلى أو إلى أسفل، اعتماداً على الوضع، وبالتالي فإن الحكم على القيمة الضمنية هنا ليس له ما يبرره.</p>
<p>من ناحية أخرى، النظم الضريبية القيمة المضافة تتطلب حساب ضريبة ثانية على أساس المعطيات، بالإضافة لحجم على حجم إطلاق الاستهلاك، يجب تحديد قيمة جميع المنتجات من فئة سعر معين وذلك لحساب المبالغ الضريبية المعمول بها. نظم قيميية تكون أيضاً عرضة لتقليل سعر المنتج من أجل تخفيض القيمة الخاضعة للضريبة للمنتجات، على أساس استخدام المصنع للسعر السابق CIF والقاعدة الضريبية. وعلاوة على ذلك، يمكن أن لنقاوة النظم القيمية تشجيع لفرق أكبر في الأسعار بين المنتجات المختلفة. وهذا يمكن أن يؤدي إلى شراء أرخص من قبل المستهلكين للمنتجات. التخفيضات في سعر التجزئة يقلل أيضاً من قيمة الضريبة وهذا يعني انخفاض إيرادات الحكومة.</p>	<p>من ناحية أخرى، النظم الضريبية القيمة المضافة تتطلب حساب ضريبة ثانية على أساس المعطيات، بالإضافة لحجم على حجم إطلاق الاستهلاك، يجب تحديد قيمة جميع المنتجات من فئة سعر معين وذلك لحساب المبالغ الضريبية المعمول بها. نظم قيميية تكون أيضاً عرضة لتقليل سعر المنتج من أجل تخفيض القيمة الخاضعة للضريبة للمنتجات، على أساس استخدام المصنع للسعر السابق CIF والقاعدة الضريبية. وعلاوة على ذلك، يمكن أن لنقاوة النظم القيمية تشجيع لفرق أكبر في الأسعار بين المنتجات المختلفة. وهذا يمكن أن يؤدي إلى شراء أرخص من قبل المستهلكين للمنتجات. التخفيضات في سعر التجزئة يقلل أيضاً من قيمة الضريبة وهذا يعني انخفاض إيرادات الحكومة.</p>	
<p>ويمكن تجنب هذه المشاكل من خلال تنفيذ الحد الأدنى للضريبة (المحددة) (انظر القسم 3.1.5)، ولكن على الرغم من أن المنتجين وتجار الجملة أو الموزعين يستفيدون من هذا الترتيب لكونه ضريبة حد أدنى محددة بوضوح، إلا أنها يجب أن تدفع من جميع اللاعبين في السوق الذين يبيعون نفس المنتج. وبالإضافة إلى ذلك، تستفيد عائدات الحكومة بنفس الطريقة،</p>	<p>ويمكن تقليل هذه المشاكل من خلال تنفيذ الحد الأدنى للضريبة (المحددة) (انظر القسم 3.1.5)، وبالإضافة إلى ذلك، تستفيد عائدات الحكومة بنفس الطريقة، حيث أن الحد الأدنى المعين من ضريبة الدخل يكون مضموناً (سوف يحتاج جميع المنتجين وتجار الجملة أو الموزعين إلى</p>	<p>قد تساعد طوابق الضريبة المحددة في السيطرة على مشكلة العلامات التجارية ذات الأسعار المنخفضة في الأنظمة القيمية، ولكنها لن تفادي المشكلة تماماً (إلا إذا كان الطابق عالي وذلك لجعل</p>

<p>حيث ان الحد الأدنى المعين من ضريبة الدخل يكون مضمونا (سوف يحتاج جميع المنتجين وتجار الجملة أو الموزعين الى دفع هذا المبلغ من ضريبة الحد الأدنى بغض النظر عن سعر بيع المنتج بالتجزئة).</p>	<p>دفع هذا المبلغ من ضريبة الحد الأدنى بغض النظر عن سعر بيع المنتج بالتجزئة).</p>	<p>النظام بحكم الأمر الواقع ضريبة محددة مفروضة). وتعتبر الإشارة إلى فوائد تجار الجملة والمنتجين أو الموزعين غير واضحة في هذا السياق. لماذا يهتم صانعي السياسات بذلك؟</p>
<p>3.1.4 الجمع بين الضرائب المحددة ورسوم الإنتاج والاستهلاك حسب القيمة</p> <p>يمكن للحكومات تطبيق الجمع بين كل من الضرائب المحددة ورسوم الإنتاج والاستهلاك حسب القيمة باعتبارها الفئة الثالثة من هيكل الرسوم الواجبة.</p>	<p>3.1.4 الجمع بين الضرائب المحددة ورسوم الإنتاج والاستهلاك حسب القيمة</p> <p>يمكن للحكومات تطبيق الجمع بين كل من الضرائب المحددة ورسوم الإنتاج والاستهلاك حسب القيمة باعتبارها الفئة الثالثة من هيكل الرسوم الواجبة.</p>	
<p>يختلف اختيار فرض الضريبة التي يتم تطبيقها في البلدان حسب فئة الدخل وحسب المنطقة. وبشكل عام، يكون البلدان ذات الدخل المنخفض أكثر ميلا إلى فرض الضريبة حسب القيمة: وفي المقابل، تميل البلدان ذات الدخل المرتفع أكثر نحو الضريبة المحددة. وبالنسبة للبلدان المتوسطة الدخل، تكون الصورة أقل وضوحا.</p>		<p>هذا البيان ليس له علاقة بالجزء 3.1.4، وليس ذو صلة خاصة في أي حال، حيث أن الهدف من المبادئ التوجيهية هو قول ما ينبغي أن تفعله الأطراف، وليس ما قاموا به بالفعل.</p>
<p>تجمع الأنظمة المختلفة عادة بين الضريبة المحددة على جميع العلامات التجارية والتي لها تأثير على العلامات التجارية ذات الأسعار المنخفضة (من خلال طوابق الضريبة المحددة كحد أدنى)، وتكون للضريبة القيمة تأثير أكبر على العلامات التجارية ذات الأسعار الأعلى. ويساهم هذا في فرض الضرائب بالتوازن على جميع العلامات التجارية وفي مستوى اللعب بين المنتجين.</p>	<p>تجمع الأنظمة المختلفة عادة بين الضريبة المحددة المطبقة بالفعل على جميع العلامات التجارية والتي لها تأثير على العلامات التجارية ذات الأسعار المنخفضة (من خلال طوابق الضريبة المحددة كحد أدنى)، وتكون للضريبة القيمة تأثير أكبر على العلامات التجارية ذات الأسعار الأعلى. هذا يساهم في فرض ضرائب متوازنة على جميع الماركات و يمنح الشركات فرصة للتنافس</p>	<p>ماذا فرض ضريبة تطبيق تبدو وكأنها غير فعال، وما هو الدليل على ذلك؟</p> <p>يعتبر هذا حكم على القيمة، وعلى الموضوع لا يمت بصلة بالاتفاقية الإطارية FTCT. تخلق النظم الضريبية المختلفة حوافز مختلفة للمصنعين – حيث يكون من الصعب على الأنظمة الضريبية الموحدة المحددة، على سبيل المثال تطوير "الخصم" على العلامات التجارية - ولكن هذا لا يعتبر مثل إنشاء "الملعب الغير مستوي". ويمكن على سبيل القياس، أن ينظر إلى فرض ضرائب أعلى على الوقود على انها تمييزية ضد منتجي الوقود للسيارات الغير فعالة. وبدلا من ذلك، يمكن أن ينظر إليها على أنها تشجيع متساوي لجميع شركات صناعة السيارات لانتاج المزيد من السيارات ذات الكفاءة في استهلاك الوقود.</p>

<p>يتم في النظام مختلط تأكيد كل بلد إما على عنصر القيمة أو على عنصر معين اعتمادا على الظروف الوطنية والسعي إلى تحقيق الأهداف السياسية. وبينما يزيد العنصر القيمي من فروق الأسعار المطلقة ويعزز بالتالي أرخص العلامات التجارية من السجائر - والتي يمكن أن تؤثر سلبا على الصحة حيث تحركها أهداف سياسة السعر - يقلل العنصر المحدد من فروق الأسعار النسبية بين العلامات التجارية الرخيصة والغالية، ويسهم في الحد من تقلب أسعار.</p>	<p>يتم في النظام مختلط تأكيد كل بلد إما على عنصر القيمة أو على عنصر معين اعتمادا على الظروف الوطنية والسعي إلى تحقيق الأهداف السياسية. وبينما يزيد العنصر القيمي من فروق الأسعار المطلقة ويعزز بالتالي أرخص العلامات التجارية من السجائر - والتي يمكن أن تؤثر سلبا على الصحة حيث تحركها أهداف سياسة السعر - يقلل العنصر المحدد من فروق الأسعار النسبية بين العلامات التجارية الرخيصة والغالية، ويسهم في الحد من تقلب أسعار.</p>	<p>تعتبر هذه الفقرة حقا ذات الصلة فقط على الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، حيث تكون لهم الحرية في تحديد معدلات الضريبة ضمن المعايير التي وضعها قرار الاتحاد الأوروبي. ولا تحتاج الأطراف الأخرى إلى فرض قواعد سياسة على أنفسها للتأكد من عدم "تقويض" العنصر القيمي على النظام المختلط.</p>
<p>من أجل ضمان عدم تقويض التوازن بين العنصر القيمي والعناصر المحددة في مثل هذا الهيكل الضريبي المختلط من جراء تنفيذ ارتفاع الحد الأدنى (المحدد) من رسوم الاستهلاك، يعتبر وجود قيود على نسبة العنصر المحدد عموما تجاه العنصر القيمي أكثر ملاءمة (على سبيل المثال يمكن تحديد العنصر المحدد في ما بين 10% و 75% من الضريبة الإجمالية، والتي تشمل ضريبة القيمة المضافة (VAT)). وهذا يضمن أن الجزء القيمي من معدل الضريبة لا يزال فعالا ضمن الهيكل المختلط.</p>		<p>تعتبر هذه الفقرة أيضا وبشكل مفرط محددة للاتحاد الأوروبي - حيث تعالج الوضع (الغير عادي) للسوق الواحدة، دون السيطرة على الحدود، ولكن مع تفاوت معدلات الضرائب. ويجب في أي مكان آخر في العالم عندما يراد إنشاء هذه الحالة الغير عادية، أن يتم فقط الاتفاق بين البلدين الجارين على نظام معين إما الضريبة المحددة التامة أو النظام القيمي التام.</p>
<p>ويمكن للنظام المختلط ان يساعد أيضا على منع وضع ضرائب محددة تامة في بلد واحد ووضع ضرائب بحسب القيمة تامة في بلد مجاور، مما يؤدي إلى تدفق فروق القيمة عبر الحدود من بلد العلامات التجارية (الغالية) إلى بلد العلامات التجارية (الرخيصة) والتي تتبع الاتجاه الآخر.</p>		<p>لا توفر هذه الفقرة المعلومات - بل هي مجرد تعليق افتتاحي لعرض نموذج الاتحاد الأوروبي كأفضل الممارسات العالمية. وإذا رغبت الأطراف في السير في هذا الطريق، فهي قد تحتاج لتشمل أيضا تجربة من أستراليا ونيوزيلندا وكندا وغيرها، والتي كانت لديها نتائج جيدة مع</p>
<p>يوفر الهيكل ضريبي المختلط المكون من عنصر محدد وعنصر قيمي جنباً إلى جنب مع الحد الأدنى الإلزامي للضريبة، في مثل هذه الظروف، الضريبة المتوازنة والتصميم العادل لها، مع الحفاظ على المستوى العالي من المرونة للسلطات المعنية. ولهذا السبب، يقدم تنفيذ مثل هذا النظام المختلط مزايا لا يمكن إنكارها من أجل الاستفادة من آثار الجمع.</p>		

		الضرائب المحددة الموحدة.
3.1.5 نظم بأدنى المعدلات	3.1.5 نظم بأدنى المعدلات	يعتبر البخس سبب ثانوي لوجود طابق ضريبي محدد في النظام القيمي أو النظام المختلط.
لمعالجة الحساسية من بخس المنتجات من أجل الحد من قيمتها الخاضعة للضريبة، يمكن تطبيق ضريبة مستوى الحد الأدنى كنسبة مبلغ ثابت (أدنى طابق للضريبة المحددة) في النظم القيمية أو في النظم المختلطة (انظر القسم 3.1.4 المكون من معدل الضريبة القيمية والضريبة المحددة . ولن يكون للنظم المحددة التامة مثل هذا الطابق الأدنى .	للتقليل من التأثير السلبي على التنافس على الاسعار ولمعالجة الحساسية من بخس المنتجات -----، يمكن تطبيق ضريبة مستوى الحد الأدنى كنسبة مبلغ ثابت (أدنى طابق للضريبة المحددة) في النظم القيمية أو في النظم المختلطة (انظر القسم 3.1.4 المكون من معدل الضريبة القيمية والضريبة المحددة . ولن يكون للنظم المحددة التامة مثل هذا الطابق الأدنى .	
يضمن تطبيق الحد الأدنى من طابق الضريبة المحددة على جميع سلع التبغ المصنفة انتاجيا دفع حد ادنى معين من رسوم الإنتاج من قبل الشركات المصنعة، بغض النظر عن سعر بيع المنتج بالتجزئة. ويتم في بعض البلدان، استخدام الحد الأدنى للأسعار لنفس الغرض. ونتيجة لذلك، يتم ضمان دخل إيرادات معينة حتى لو تم فرض الضرائب حسب القيمة فقط على سلع التبغ.	يضمن تطبيق الحد الأدنى من طابق الضريبة المحددة على جميع سلع التبغ المصنفة انتاجيا دفع حد ادنى معين من رسوم الإنتاج من قبل الشركات المصنعة، بغض النظر عن سعر بيع المنتج بالتجزئة. ----- ونتيجة لذلك، يتم ضمان دخل إيرادات معينة حتى لو تم فرض الضرائب حسب القيمة فقط على سلع التبغ.	لا يضمن الحد الأدنى للأسعار الحد الأدنى من الضرائب، ويجب عدم التوصية بها.
ينص جزء الضريبة القيمية المفروضة على تفوقها على الحد الأدنى لطابق الضريبة المحددة، حيث تمنع العلامات التجارية عالية الثمن من "الهروب" من الأعباء الضريبية الأعلى. وعلاوة على ذلك، سوف تقوم الزيادة في ضريبة الحد الأدنى من تقليص الفجوة بين منتجات التبغ الأرخص منها والأكثر تكلفة.		لا تنص هذه الفقرة على أية معلومات جديدة، بل تعليق تحريري فقط لدعم توجيه الاتحاد الأوروبي كنموذج عالمي.
وقد تم على المستوى الإقليمي اكتساب خبرة إيجابية من خلال الاستفادة الواسعة من النظام المختلط مع معدلات الحد الأدنى (الضريبة المحددة والضريبة حسب القيمة)، وعند الاقتضاء، إمكانية تطبيق المعدلات الوطنية الفردية للحد الأدنى. وفيما يتعلق بالسجائر، على سبيل المثال، تطبيق الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي نظام الضريبة المختلطة بما في ذلك الضريبة المحددة والضريبة القيمية وكلها تقريبا تفرض الحد الأدنى الوطني لطابق الضريبة. ويتم تطبيق المبالغ الثابتة كحد ادنى في		تختص هذه الفقرة بالاتحاد الأوروبي، وتعرض مرة أخرى حلول الاتحاد الأوروبي السياسية العالية الدرجة من الإبداع، والمصممة خصيصا لحالة فريدة من نوعها، كنموذج عالمي. ولكن من غير الحكمة ان تقلد معظم البلدان في العالم كل تعقيدات نظام الاتحاد الأوروبي

جميع أنحاء دول الاتحاد الأوروبي.		(على الرغم من أنها ينبغي أن تنظر بالتأكيد إلى نقل مستويات الضرائب العالية!).
<p>3.1.6 ضرائب أخرى على منتجات التبغ</p> <p>لا تدخل الضرائب الأخرى التي لا تفرض تحديدا على منتجات التبغ ضمن نطاق هذه المبادئ التوجيهية. وعلى الرغم من أنها تطبق على منتجات التبغ ولها تأثير كبير على الأسعار، لا تعتبر ذات قيمة كبيرة على الصحة العامة حيث من المحتمل ان يكون لجميع البدائل الممكنة معدلات ضرائب مماثلة أو مشابهة. وهذا هو الحال بصفة خاصة مع GST وضريبة القيمة المضافة VAT، والتي عادة ما تكون ضرائب قيمية. وتعتبر رسوم الاستيراد والتعريفات قسوية مماثلة، على الرغم من أن هذه الضرائب يمكن أن تفرض بمعدلات مختلفة على منتجات التبغ، فليديها القدرة المتنوعة على رفع أسعار منتجات التبغ، وتفرض دائما على أنها الضريبة القيمة مع نفس المزايا والعيوب مثل تلك المذكورة أعلاه.</p> <p>وخاصة في المفاوضات التجارية، ينبغي على الأطراف أن تتنظر بجديّة إما استثناء منتجات التبغ من مناقشات خفض التعريفات أو استبدال التعريفات بالضرائب المفروضة.</p>	<p>3.1.6 ضرائب أخرى على منتجات التبغ</p> <p>لا تدخل الضرائب الأخرى التي لا تفرض تحديدا على منتجات التبغ ضمن نطاق هذه المبادئ التوجيهية. وعلى الرغم من أنها تطبق على منتجات التبغ ولها تأثير كبير على الأسعار، لا تعتبر ذات قيمة كبيرة على الصحة العامة حيث من المحتمل ان يكون لجميع البدائل الممكنة معدلات ضرائب مماثلة أو مشابهة. وهذا هو الحال بصفة خاصة مع GST وضريبة القيمة المضافة VAT، والتي عادة ما تكون ضرائب قيمية. وتعتبر رسوم الاستيراد والتعريفات قسوية مماثلة، على الرغم من أن هذه الضرائب يمكن أن تفرض بمعدلات مختلفة على منتجات التبغ، فليديها القدرة المتنوعة على رفع أسعار منتجات التبغ، وتفرض دائما على أنها الضريبة القيمة مع نفس المزايا والعيوب مثل تلك المذكورة أعلاه.</p> <p>وخاصة في المفاوضات التجارية، ينبغي على الأطراف أن تتنظر بجديّة إما استثناء منتجات التبغ من مناقشات خفض التعريفات أو استبدال التعريفات بالضرائب المفروضة.</p>	تمثل التعريفات جزء كبير من الضرائب المفروضة على منتجات التبغ في بعض البلدان / المناطق.

<p>التوصية</p> <p>ينبغي على لأطراف تطبيق أبسط نظام وأكثره كفاءة لتلبية احتياجاتها الصحية والمالية، مع أقل عدد من الاستثناءات، ومع مراعاة ظروفها الوطنية. وينبغي على الأطراف من جهة الميزانية فضلا عن الناحية الصحية أن تنفذ نظم الضريبة المحددة أو المختلطة مع حد ادنى للضريبة المحددة الارضية، حيث أن هذه الأنظمة لها ببساطة مزايا كبيرة على النظم بحسب القيمة.</p>	<p>التوصية</p> <p>ينبغي على لأطراف تطبيق أبسط نظام وأكثره كفاءة لتلبية احتياجاتها الصحية والمالية، مع أقل عدد من الاستثناءات، ومع مراعاة ظروفها الوطنية. وينبغي في معظم الحالات إيلاء الأفضلية لنهج الضريبة المحددة الموحدة. وينبغي عندما تكون لدى الأطراف ضرائب قيمية ، وذلك بسبب الظروف الوطنية، أن يقوموا بتنفيذ الحد الأدنى من طابق الضريبة المحددة.</p>	<p>بالنسبة لغالبية دول العالم، يجعل بساطة النظام الضريبي الموحد المحدد، وسهولة الإدارة وإعاقبة العلامات التجارية ذات الأسعار المنخفضة الخيار الأفضل، حيث ينبغي ان يكون ذلك واضحا في المبادئ التوجيهية. وينبغي تشجيع الحد الأدنى من طوابق الضرائب المحددة في أي نظام مع الضرائب القيمة (سواء كان رسميا "نظام مختلط" أم لا).</p>
<p>3.2 مستوى معدلات الضرائب التي يجب تطبيقها</p> <p>يكون من الصعب وصف المستوى الأمثل للضرائب بسبب الاختلافات في النظم الضريبية، والظروف الجغرافية والاقتصادية، والصحة العامة الوطنية، والأهداف المالية. كمية رسوم الاستهلاك على السجائر كنسبة مئوية من سعر البيع بالتجزئة (RSP) يختلف بشكل كبير في جميع أنحاء العالم، من متوسط حصة الاستهلاك 25٪ في RSP في البلدان ذات الدخل المنخفض يصل إلى ما معدله 60٪ في البلدان عالية دخل. من منظور إقليمي الفجوة أكبر من ذلك: من الضرائب غير المباشرة 0٪ في 19 بلد من أصل 182 بلدا التي قدمت البيانات (ومعظمهم من أفريقيا وجنوب شرق آسيا) يصل إلى ما معدله 61،62٪ في الاتحاد الأوروبي (مع ذروة 73،47٪ ضريبة الاستهلاك في RSP يؤدي إلى مشاركة ما مجموعه 14،90 الضرائب٪). فيما يتعلق بمنتجات التبغ الأخرى غير السجائر، ومجموعة من تطبيق مستويات رسوم الاستهلاك الواسعة بالمثل.</p>	<p>3.2 مستوى معدلات الضرائب التي يجب تطبيقها</p> <p>يكون من الصعب وصف المستوى الأمثل للضرائب بسبب الاختلافات في النظم الضريبية، والظروف الجغرافية والاقتصادية، والصحة العامة الوطنية، والأهداف المالية. كمية رسوم الاستهلاك على السجائر كنسبة مئوية من سعر البيع بالتجزئة (RSP) يختلف بشكل كبير في جميع أنحاء العالم، من متوسط حصة الاستهلاك 25٪ في RSP في البلدان ذات الدخل المنخفض يصل إلى ما معدله 60٪ في البلدان عالية دخل. من منظور إقليمي الفجوة أكبر من ذلك: من الضرائب غير المباشرة 0٪ في 19 بلد من أصل 182 بلدا التي قدمت البيانات (ومعظمهم من أفريقيا وجنوب شرق آسيا) يصل إلى ما معدله 61،62٪ في الاتحاد الأوروبي (مع ذروة 73،47٪ ضريبة الاستهلاك في RSP يؤدي إلى مشاركة ما مجموعه 14،90 الضرائب٪). فيما يتعلق بمنتجات التبغ الأخرى غير السجائر، ومجموعة من تطبيق مستويات رسوم الاستهلاك الواسعة بالمثل.</p>	

<p>ويكون لمستويات الضرائب المنخفضة في RSP ، فضلا عن الفجوات الكبيرة داخل المناطق أو بين البلدان المتجاورة عدد من الآثار السلبية مثل التدفقات عبر الحدود وزيادة الاتجار غير المشروع، مما يؤدي إلى فقدان العائدات وإلى أضرار تلحق بسياسات الصحة العامة.</p>	<p>تؤدي مستويات الضرائب المنخفضة في RSP إلى فقدان العائدات وإلى أضرار تلحق بسياسات الصحة العامة.</p>	<p>يعتبر القصد من الصياغة الأصلية بلا شك تشجيع البلدان ذات الضرائب الأقل لزيادة الضرائب وذلك للحد من التدفقات عبر الحدود. ومع ذلك، كما يظهر تشير الكلمات إلى أن الثغرات الضريبية في حد ذاتها تسبب التجارة غير المشروعة.</p>
<p>كما ذكر أعلاه، يعتمد تحديد المقاييس على عوامل مختلفة، خاصة العوامل الوطنية والعوامل السياسية والاقتصادية الإقليمية الخاصة. وفي هذا الصدد، وضع كتاب البنك الدولي ومنظمة الصحة العالمية WHO توصيات بشأن النسبة المئوية للضرائب المفروضة وإجمالي حصة الضرائب في RSP .</p>	<p>كما ذكر أعلاه، يعتمد تحديد المقاييس على عوامل مختلفة، خاصة العوامل الوطنية والعوامل السياسية والاقتصادية الإقليمية الخاصة. وفي هذا الصدد، وضع كتاب البنك الدولي ومنظمة الصحة العالمية WHO توصيات بشأن النسبة المئوية للضرائب المفروضة وإجمالي حصة الضرائب في RSP .</p>	
<p>عند الاقتضاء، يكون اقتراب (زيادة) معدلات الضرائب الإقليمية ، ولا سيما فيما يتعلق بنسبة الضرائب في RSP ، الذي يؤدي إلى تقريب أسعار البيع بالتجزئة، من شأنه أن يقلل الحوافز لإجراء الاتجار غير المشروع والتسوق عبر الحدود، وبالتالي ضمان خلق عائدات مستقرة. وينطبق الأمر نفسه على زيادة اقتراب معدلات الضرائب وأسعار التجزئة المفروضة على مختلف فئات منتجات التبغ (انظر أيضا القسم 3.3).</p>		<p>هذه الفقرة غير منطقية إلى حد ما، حيث أن ربحية التسوق عبر الحدود (أو الاتجار غير المشروع للمنتجات التي تخضع للضريبة) يعتمد كليا على فارق السعر بين البلدان، وليس على فروق ضريبية الحدوث. ولا يوجد هناك سبب واضح لماذا ينبغي ان تؤدي الضرائب المماثلة إلى أسعار مماثلة، لا سيما بين البلدان التي تتسم بوجود اختلافات كبيرة في مستويات المعيشة. وعلاوة على ذلك، تنطوي معظم التجارة غير المشروعة على منتجات معفاة من الضريبة .</p>

<p>عندما يتعلق الأمر بقاعدة احتساب للضرائب المفروضة على منتجات التبغ الأكثر فعالية - وعلى السجائر في وجه الخصوص - ينبغي تغيير مفهوم "فئة السعر الأكثر شعبية (MPPC) " كما في RSP لصالح "السعر المتوسط المرجح (WAP) " على جميع السجائر. وفي معظم المناطق، لم تعد الأسواق الوطنية مهيمنة من قبل العلامة التجارية "الوطنية" الأكثر شعبية. وبالمقارنة بـ MPPC ، والتي يتم تحديدها على أساس العلامة التجارية الأكثر بيعاً أو على أساس فئة معينة للسعر في السوق الوطنية في فترة معينة من الوقت، تغطي WAP كما RSP جميع منتجات السجائر ومنتجات التبغ المتاحة للاستهلاك. وهذا يوفر مزيداً من الشفافية، وتقرير معدل ضريبي عادل ومتوازن ويخلق فرص متكافئة في جميع أنحاء قطاعات التبغ .</p>		<p>لا تنطبق هذه الفقرة بأكملها إلا على البلدان ذات النظم القيمية (أو ذات عنصر قيمي لنظام مختلط).</p> <p>تعتبر الإشارة إلى " تقرير معدل ضريبي عادل ومتوازن " و "تكافؤ الفرص في جميع أنحاء قطاعات التبغ" غير لائقة.</p>
--	--	---

<p>التوصية</p> <p>ينبغي أن تتخذ الأطراف سياسات متماسكة طويلة الأجل على هيكل الضرائب على التبغ بما في ذلك الأهداف لمعدلات الضرائب، من أجل تحقيق أهدافها في غضون فترة معينة من الزمن. وينبغي رصد وزيادة معدلات الضرائب على أساس (الاحتمالات السنوية) بانتظام من أجل مراعاة معدلات التضخم ونمو تطورات الدخل. وينبغي اتخاذ الخصوصيات الإقليمية (مثل التجارة عبر الحدود) في الاعتبار عند صياغة هذه السياسات.</p>	<p>التوصية</p> <p>ينبغي أن تتخذ الأطراف سياسات متماسكة طويلة الأجل من أجل هيكل الضرائب على التبغ بما في ذلك الأهداف لمعدلات الضرائب، من أجل تحقيق أهدافها الصحية في غضون فترة معينة من الزمن. وينبغي رصد وزيادة معدلات الضرائب على أساس (سنوي) من أجل مراعاة معدلات التضخم ونمو الدخل.</p>	<p>يفترض أن يكون الهدف من هذه التوصية هو ربط السياسة الضريبية للتبغ مع أهداف أوسع لـ FCTC، أي مع الصحة العامة. ويجب أن يحدد ذلك، من بين أمور أخرى لضمان الاتساق مع صياغة المادة 6 من FCTC.</p> <p>باستثناء مناطق محدودة في منطقة شنجن وغيرها من المناطق التي تتسم بالنقص في الرقابة على الحدود، "الخصائص الإقليمية" لا ينبغي لعب دور كبير في صنع القرارات بشأن الهياكل الضريبية للتبغ. كما ينبغي معالجة المخاوف بشأن الاتجار غير المشروع في 7 و 8، وليس هنا. ويفترض هنا أن جاتبا هاما من سياسات معظم البلدان لجميع الضرائب هو الحد من التهرب الضريبي.</p>
<p>3.3 الشمولية / العبء الضريبي المماثل على منتجات التبغ المختلفة</p> <p>هناك تباين واسع في أنواع منتجات التبغ المستخدمة في أجزاء مختلفة من العالم. وعلى الرغم من خبرة الكثير من الأطراف فيما يتعلق بفرض الضرائب على منتجات التبغ التي تشير تحديدا إلى السجائر المصنعة، ينبغي على الأطراف أن تعترف بالحاجة إلى السياسة الضريبية على جميع منتجات التبغ. وعلاوة على ذلك، ينبغي تبسيط ومواءمة النظم لضمان إتمام فرض ضرائب على المنتجات المختلفة مع وضع نفس الأهداف في الاعتبار.</p>	<p>3.3 الشمولية / العبء الضريبي المماثل على منتجات التبغ المختلفة</p> <p>هناك تباين واسع في أنواع منتجات التبغ المستخدمة في أجزاء مختلفة من العالم. وعلى الرغم من خبرة الكثير من الأطراف فيما يتعلق بفرض الضرائب على منتجات التبغ التي تشير تحديدا إلى السجائر المصنعة، ينبغي على الأطراف أن تعترف بالحاجة إلى السياسة الضريبية على جميع منتجات التبغ. وعلاوة على ذلك، ينبغي تبسيط ومواءمة النظم لضمان إتمام فرض ضرائب على المنتجات المختلفة مع وضع نفس الأهداف في الاعتبار.</p>	

<p>وقد تخلق المعدلات المختلفة من الضرائب على فئات منتجات التبغ المختلفة (مثل السجائر المصنعة مقابل لفات التبغ الخاصة) أو ضمن فئات منتجات مماثلة (مثل السجائر العالية الثمن مقابل السجائر بأسعار منخفضة) حوافز للمستخدمين للتبديل بين فئات المنتجات أو لاستخدام المنتجات التي مصدرها سلسلة الاتجار غير المشروع. وقد تشجع المعدلات الأعلى على منتج واحد بالنسبة للآخر للمستخدمين على التحول إلى المنتجات ذات الضريبة الأقل وبالتالي الأرخص.</p> <p>يمكن لانخفاض الاستهلاك المتوقع ان يتم من خلال التحول إلى منتجات تبغ أخرى (تأثير البديل) ومن زيادة التحايل. على سبيل المثال، بالنسبة للسجائر: يعتبر التبغ ذو القطعية الممتازة والسجائر الرخيصة بشكل عام منتجات رئيسية بديلة للمستهلكين في حالة الارتفاع الكبير لأسعار السجائر. في حين تؤدي عادة زيادة الضرائب إلى تخفيض استهلاك التبغ، قد يصبح تأثير زيادة الضرائب ضعيفا من خلال استبدال منتجات التبغ المكلفة بمنتجات تبغ أخرى أو التحول إلى فئات أرخص من السجائر أو إلى العلامات التجارية التي عليها خصم.</p>	<p>وقد تخلق المعدلات المختلفة من الضرائب على فئات منتجات التبغ المختلفة (مثل السجائر المصنعة مقابل لفات التبغ الخاصة) أو ضمن فئات منتجات مماثلة (مثل السجائر العالية الثمن مقابل السجائر بأسعار منخفضة) حوافز للمستخدمين للتبديل بين فئات المنتجات أو لاستخدام المنتجات التي مصدرها سلسلة الاتجار غير المشروع. وقد تشجع المعدلات الأعلى على منتج واحد بالنسبة للآخر للمستخدمين على التحول إلى المنتجات ذات الضريبة الأقل وبالتالي الأرخص.</p> <p>يمكن لانخفاض الاستهلاك المتوقع ان يتم من خلال التحول إلى منتجات تبغ أخرى (تأثير البديل) ومن زيادة التحايل. على سبيل المثال، بالنسبة للسجائر: يعتبر التبغ ذو القطعية الممتازة والسجائر الرخيصة بشكل عام منتجات رئيسية بديلة للمستهلكين في حالة الارتفاع الكبير لأسعار السجائر. في حين تؤدي عادة زيادة الضرائب إلى تخفيض استهلاك التبغ، قد يصبح تأثير زيادة الضرائب ضعيفا من خلال استبدال منتجات التبغ المكلفة بمنتجات تبغ أخرى أو التحول إلى فئات أرخص من السجائر أو إلى العلامات التجارية التي عليها خصم.</p>	<p>لتوضيح أن هذا النقاش يدور حول فروق الأسعار الناجمة عن الضرائب.</p>
<p>التوصية</p> <p>من أجل تجنب الآثار السلبية، مثل استبدال المنتج أو زيادة في الاتجار غير المشروع وكذلك لضمان تلبية الأهداف الصحية، ينبغي أن تخضع جميع منتجات التبغ للضريبة بطريقة مماثلة، حيثما كان ذلك مناسباً مع عبء ضريبي مماثل، كما ينبغي أن ترافقها سياسات قوية وتدابير لمكافحة الاتجار غير المشروع لمنتجات التبغ.</p>	<p>توصية</p> <p>من أجل ضمان تلبية الأهداف الصحية ولتجنب الآثار السلبية، مثل استبدال المنتج للضريبة بطريقة مماثلة، حيثما كان ذلك مناسباً مع عبء ضريبي مماثل،</p> <p>ينبغي على الأطراف التي تتعامل مع مستويات الضرائب المتعددة لنفس فئة المنتج (مثل السجائر) ان تقلل من عدد المستويات، وإذا أمكن مع مستوى واحد فقط.</p>	<p>تخفيض معدل الوفيات والأمراض بسبب التبغ هي بالطبع السبب الأول لتجنب آثار الاستبدال.</p> <p>السيطرة على التجارة غير المشروعة ليست لها علاقة إلى حد كبير بقضية مقارنة معدلات الضرائب على المنتجات المختلفة.</p> <p>ينبغي بالنسبة لكثير من الأطراف أن يكون لتخفيض عدد مستويات الضرائب أولوية، سواء كانت تتحرك أو لم تكن تتحرك نحو نظام معين.</p>

<p>ينبغي على الأطراف ضمان تصميم النظم الضريبية بطريقة لا تشجع المستخدمين على التحول إلى منتجات أرخص من نفس فئة المنتج أو لفئات التبغ كرد فعل على زيادة الضرائب. وينبغي، على وجه الخصوص، زيادة العبء الضريبي على منتجات التبغ الأخرى، وعند الاقتضاء، تكون مشابهة لعبء الضرائب على السجائر.</p>	<p>ينبغي على الأطراف ضمان تصميم النظم الضريبية بطريقة لا تشجع المستخدمين على التحول إلى منتجات أرخص من نفس فئة المنتج أو لفئات أرخص من منتجات التبغ كرد فعل على زيادة الضرائب. وينبغي، على وجه الخصوص، زيادة العبء الضريبي على منتجات التبغ الأخرى، وعند الاقتضاء، تكون مشابهة لعبء الضرائب على السجائر.</p>	
<p>4. إدارة الضرائب</p> <p>يقدم هذا القسم معلومات وتوصيات بشأن الإدارة الفعالة للنظم الضريبية للتبغ.</p>	<p>[لا توجد أي تغييرات]</p>	
<p>التحويل / الترخيص</p> <p>تعتبر الرقابة الأولى في إدارة ضريبة التبغ الفعلية هي تحديد جميع الكيانات التي يتعين عليها أن تدفع ضرائب ومدى مسؤوليتها الضريبية. وتتطلب تدابير الامتثال الضريبي المشتركة من جميع المنتجين والمستوردين والمصدرين وحفظة مستودعات منتجات التبغ بالتقدم بطلب الترخيص أو الإذن أو التسجيل لدى سلطات الضرائب، لتقديم الإقرارات الضريبية العادية ولتقديم مدفوعات الضرائب العادية كما هو محدد في قوانين الضرائب، ويتم إصدار التراخيص والتسجيلات أو الأذون بحيث تخضع للشروط والقدرة على التعديل، أو الإلغاء لعدم الامتثال. وقد يكون الترخيص في البلدان التي بها عدد كبير من تجار التجزئة غير الرسمية صعبا. ومع ذلك، ينبغي أن تبقى الاستثناءات عند الحد الأدنى.</p> <p>التوصية</p> <p>يجب على الأطراف أن تضمن أن يكون الترخيص الواضح أو ما يعادله من موافقة أو أنظمة التحكم في مكانها الصحيح.</p>	<p>[لا توجد أي تغييرات]</p>	
<p>4.2 نظام المستودع / حركة البضائع الخاضعة للضرائب ومدفوعات الضرائب</p> <p>حيث يحتاج الإنتاج ومرافق الإنتاج والتخزين إلى أن تنفذ بضوابط، وذلك لضمان جمع الديون الضريبية، يكون من الضروري الحفاظ على نظام المستودعات والحصول على تصريح من السلطات المختصة، لغرض تسهيل هذه الضوابط. وتلتزم كثير من البلدان بمنح الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين (كما لحراس المستودع) تصريحا لإنتاج وتجهيز وعقد وتلقي وإرسال المنتجات الخاضعة للضريبة خلال أعمالهم، في ظل إرجاء الرسوم الضريبية. ويمكن طلب ضمانات</p>	<p>4.2 نظام المستودع / حركة البضائع الخاضعة للضرائب ومدفوعات الضرائب</p> <p>حيث يحتاج الإنتاج ومرافق الإنتاج والتخزين إلى أن تنفذ بضوابط، وذلك لضمان جمع الديون الضريبية، يكون من الضروري الحفاظ على نظام المستودعات والحصول على تصريح من السلطات المختصة، لغرض تسهيل هذه الضوابط. وتلتزم كثير من البلدان بمنح الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين (كما لحراس المستودع) تصريحا لإنتاج وتجهيز وعقد وتلقي وإرسال المنتجات الخاضعة للضريبة خلال أعمالهم، في ظل إرجاء الرسوم الضريبية. ويمكن طلب ضمانات</p>	

<p>الضريبية. ويمكن طلب ضمانات من حراس المستودع لتأمين دفع الضرائب. وقد يشمل ملامح هذا النظام ما يلي: المعايير الصارمة لمنح الترخيص؛ تفويض مسبق لزيارة المستودع؛ التدابير الكافية لمراقبة المخزون؛ التحقق من منشأ المنتجات وعملية الإنتاج الكاملة، والترميز ووضع العلامات على المنتجات. كما ان رصد تحركات السلع الخاضعة للضريبة عن طريق نظام الحاسوب يمكن أيضا استخدامه كعنصر تحكم.</p> <p style="text-align: center;">التوصية</p> <p>ينبغي على الأطراف ان تحافظ على نظام مستودعات التخزين أو الإنتاج لتسهيل الضوابط الضريبية. وينبغي من أجل الحد من تعقيد عملية تحصيل الضرائب ان تجمع الضرائب غير المباشرة عند نقطة الاستيراد والتصنيع أو الإطلاق للاستهلاك من مستودع التخزين أو الإنتاج.</p> <p>وينبغي طلب مدفوعات الضرائب بموجب القانون إلى أن يتم تحصيلها في فترات زمنية محددة أو في تاريخ محدد كل شهر وبشكل مثالي، كما ينبغي أن تشمل تقارير الإنتاج وحجم المبيعات، والضرائب المستحقة والمدفوعة، وحجم المدخلات من المواد الخام.</p> <p>ويجب أن تسمح السلطات الضريبية أيضا للعامّة الكشف عن التقارير، مع الأخذ في الاعتبار قواعد السرية.</p>	<p>من حراس المستودع لتأمين دفع الضرائب. وقد يشمل ملامح هذا النظام ما يلي: المعايير الصارمة لمنح الترخيص؛ تفويض مسبق لزيارة المستودع؛ التفتيش الدوري، التدابير الكافية لمراقبة المخزون؛ التحقق من منشأ المنتجات وعملية الإنتاج الكاملة، ووضع العلامات على المنتجات. كما ان رصد تحركات السلع الخاضعة للضريبة عن طريق نظام الحاسوب، الذي يتضمن خاصية التتبع والتعقب تكنولوجيا، يمكن أيضا استخدامه كعنصر تحكم.</p> <p style="text-align: center;">التوصية</p> <p>ينبغي على الأطراف ان تحافظ على نظام مستودعات التخزين أو الإنتاج لتسهيل الضوابط الضريبية. وينبغي من أجل الحد من تعقيد عملية تحصيل الضرائب ان تجمع الضرائب غير المباشرة عند نقطة الاستيراد والتصنيع أو الإطلاق للاستهلاك من مستودع التخزين أو الإنتاج.</p> <p>وينبغي طلب مدفوعات الضرائب بموجب القانون إلى أن يتم تحصيلها في فترات زمنية محددة أو في تاريخ محدد كل شهر وبشكل مثالي، كما ينبغي أن تشمل تقارير الإنتاج وحجم المبيعات، والضرائب المستحقة والمدفوعة، وحجم المدخلات من المواد الخام.</p> <p>ويجب أن تسمح السلطات الضريبية أيضا للعامّة الكشف عن التقارير، مع الأخذ في الاعتبار قواعد السرية.</p>	<p>تجعل هذه التغييرات المبادئ التوجيهية أكثر اتساقا مع المادة 8 من ITP .</p>
<p style="text-align: center;">4.3 مكافحة تدابير الحيلولة</p> <p>يمكن في بعض الحالات توقع تغييرات على الضرائب من قبل المصنعين أو المستوردين. وقد يكون هذا لفهرسة الضرائب للتضخم أو للمعايير المعروفة. وتحسبا لزيادة الضرائب، قد يحاول المصنعون أو المستوردون الاستفادة من الضرائب السائدة أو الضرائب الأقل ويزيدون من الإنتاج أو المخزون من المنتجات (وهو المعروف باسم الحيلولة).</p> <p>ولمنع هذا من الحدوث، ولضمان تلقى السلطات الإيرادات الإضافية من زيادة الضرائب، بدلا من المنتجين أو المستوردين، ينبغي على الأطراف أن تنتظر في تنفيذ تدابير مكافحة الحيلولة مثل:</p> <ul style="list-style-type: none"> • تقييد الإفراج عن الكميات الزائدة من منتجات التبغ مباشرة قبل زيادة الضرائب؛ • فرض ضرائب على المنتجات المنتجة أو المخزنة قبل زيادة الضرائب؛ 	<p>[لا توجد أي تغييرات]</p>	

<p>• فرض ضريبية جديدة على جميع المنتجات التي لم تطلق بعد إلى المستهلك النهائي، بما في ذلك في تلك التي في مجال تجارة التجزئة (المعروفة باسم ضريبة أرضية المخزون).</p> <p>التوصية</p> <p>ينبغي على الأطراف تحسبا لزيادة الضرائب النظر في فرض معايير فعالة لمكافحة تدابير الحيلولة.</p>		
<p>4.4 الطابع المالي / اقتفاء الأثر والملاحقة</p> <p>يعتبر استخدام الطابع المالي عموما أداة مناسبة لزيادة الامتثال للقوانين الضريبية من خلال رصد الإنتاج والاستيراد. وعلاوة على ذلك، يمكن أن يساعد الطابع المالي في التمييز بين منتجات التبغ غير المشروعة والقانونية. ويشمل الطابع المالي طوابع الضرائب والطوابع الضريبية (المعروفة أيضا باسم الطوابع الضريبية الرقمية) والطوابع الضريبية الرقمية.</p> <p>يتم عادة تطبيق الطوابع المالية على مستوى الشحنة في مواقع محددة في الشحنة. ويسهل تحديد حجم قياسي معين للشحنة عملية تطبيق الطوابع المالية ويزيد من كفاءة الإدارة الضريبية. ووفقا للمادة 15 من الاتفاقية الإطارية لمنظمة الصحة العالمية WHO FCTC، قد يضمن وضع نظام التتبع والتعقب بما في ذلك وضع طوابع على منتجات التبغ بها علامة فريدة مميزة، زيادة تأمين نظام التوزيع، ويساعد في التحقيقات في الاتجار غير المشروع.</p> <p>التوصية</p> <p>ينبغي عند الاقتضاء، أن تنظر الأطراف إلى تطبيق الطوابع المالية اللازمة لزيادة الامتثال للقوانين الضريبية.</p> <p>ويجب على الأطراف، حسب الاقتضاء، ان تطلب تطبيق نظام التتبع والتعقب تشبها مع المادة 15 من الاتفاقية الإطارية لمنظمة الصحة العالمية WHO FCTC .</p>	<p>4.4 الطابع المالي / اقتفاء الأثر والملاحقة</p> <p>يعتبر استخدام طابع مالي فريد عموما أداة مناسبة لزيادة الامتثال للقوانين الضريبية من خلال رصد الإنتاج والاستيراد والتصدير. وعلاوة على ذلك، يمكن أن يساعد الطابع المالي في التمييز بين منتجات التبغ غير المشروعة والقانونية. ويشمل الطابع المالي طوابع الضرائب والطوابع الضريبية المختلطة (المعروفة أيضا باسم الطوابع الضريبية الرقمية) والطوابع الضريبية الرقمية.</p> <p>يتم عادة تطبيق الطوابع المالية على مستوى الشحنة في مواقع محددة في الشحنة. ويسهل تحديد حجم قياسي معين للشحنة عملية تطبيق الطوابع المالية ويزيد من كفاءة الإدارة الضريبية. ووفقا للمادة 15 من الاتفاقية الإطارية لمنظمة الصحة العالمية WHO FCTC، قد يضمن وضع نظام التتبع والتعقب بما في ذلك وضع طوابع على منتجات التبغ بها علامة فريدة مميزة، زيادة تأمين نظام التوزيع، ويساعد في التحقيقات في الاتجار غير المشروع.</p> <p>التوصية</p> <p>ينبغي عند الاقتضاء، أن تنظر الأطراف إلى تطبيق الطوابع المالية اللازمة لزيادة الامتثال للقوانين الضريبية.</p> <p>ويجب على الأطراف، حسب الاقتضاء، ان تطلب تطبيق نظام التتبع والتعقب تشبها مع المادة 15 من الاتفاقية الإطارية لمنظمة الصحة العالمية WHO FCTC .</p>	<p>أن تكون متسقة مع المادة 8 من ITP.</p> <p>مصطلح "الشعار" ليس بالضرورة مرادفا للطابع الضريبي المعزز.</p>

<p>4.5 النفاذ</p> <p>تتطلب فعالية الإدارة الضريبية للتبغ التعيين الرسمي من قبل السلطات المسؤولة عن النفاذ. وينبغي على السلطات الضريبية عموما ان يكون لديها السلطة والقدرة على إجراء البحث والضبط والاحتفاظ والتخلص من أنشطة ما تشبها مع لوائح الجهات المختصة لإنفاذ القانون، كما ينبغي أن تتوفر لديها أدوات النفاذ اللازمة بما في ذلك التكنولوجيات الملائمة. وبالإضافة إلى ذلك، يعتبر تبادل المعلومات بين الجهات المختصة للإنفاذ أيضا عامل مفيد للإنفاذ الفعال وفقا للقوانين الوطنية.</p> <p>عادة ما تشمل العقوبات لعدم الامتثال للقوانين الضريبية تعليق أو إلغاء الترخيص أو تطبيق شروط أكثر صرامة على الترخيص والغرامات و / أو السجن، وحجز المنتجات، ومصادرة المعدات المستخدمة في التصنيع أو في توزيع المنتجات بما في ذلك الآلات و المركبات، والتوقف والكف عن الطلبات، والطعون الإدارية الأخرى، حسب الاقتضاء. ويتم تطبيق الغرامات والفوائد على التأخير في دفع الضرائب، كما يتم تطبيق الضرائب المتأخرة والضرائب العقابية لعدم دفع الضرائب.</p> <p>التوصية</p> <p>ينبغي للأطراف التعيين الرسمي ومنح الصلاحيات المناسبة لسلطات إنفاذ الضرائب. كما ينبغي أن تقوم الأطراف أيضا على تبادل المعلومات بين الجهات المختصة بالإنفاذ.</p> <p>وينبغي على الأطراف من أجل ردع عدم الامتثال للقوانين الضريبية، أن تنص على مجموعة مناسبة من العقوبات.</p>	<p>4.5 النفاذ</p> <p>تتطلب فعالية الإدارة الضريبية للتبغ التعيين الرسمي من قبل السلطات المسؤولة عن النفاذ. وينبغي على السلطات الضريبية عموما ان يكون لديها السلطة والقدرة على إجراء الفحص الجنائي وإجراء البحث والضبط والاحتفاظ والتخلص من أنشطة ما تشبها مع لوائح الجهات المختصة لإنفاذ القانون، كما ينبغي أن تتوفر لديها أدوات النفاذ اللازمة بما في ذلك التكنولوجيات الملائمة. وبالإضافة إلى ذلك، يعتبر تبادل المعلومات بين الجهات المختصة للإنفاذ أيضا عامل مفيد للإنفاذ الفعال وفقا للقوانين الوطنية.</p> <p>عادة ما تشمل العقوبات لعدم الامتثال للقوانين الضريبية تعليق أو إلغاء الترخيص أو تطبيق شروط أكثر صرامة على الترخيص والغرامات و / أو الحبس، ومصادرة وحجز المنتجات المهربة، ومصادرة المعدات المستخدمة في التصنيع أو في توزيع المنتجات بما في ذلك الآلات و المركبات، والمبالغ الإجرامية والتوقف والكف عن الطلبات، والطعون الإدارية والجنائية الأخرى، حسب الاقتضاء. ويتم تطبيق الغرامات والفوائد على التأخير في دفع الضرائب، كما يتم تطبيق الضرائب المتأخرة والضرائب العقابية لعدم دفع الضرائب.</p> <p>التوصية</p> <p>ينبغي للأطراف التعيين الرسمي ومنح الصلاحيات المناسبة لسلطات إنفاذ الضرائب. كما ينبغي أن تقوم الأطراف أيضا على تبادل المعلومات بين الجهات المختصة بالإنفاذ.</p> <p>وينبغي على الأطراف من أجل ردع عدم الامتثال للقوانين الضريبية، أن تنص على مجموعة مناسبة من العقوبات.</p>	<p>في بعض البلدان الناطقة باللغة الإنجليزية، تشير كلمة "السجون" إلى المؤسسات الإصلاحية حيث يتم تقديم شروطا أقل.</p>
--	---	---

<p>5. استخدام العائدات - تمويل مكافحة التبغ</p> <p>وفقا للمادة 6.2 من الاتفاقية الإطارية لمنظمة الصحة العالمية WHO FCTC ، يجب على الأطراف الاحتفاظ بحقوقها السيادية في تحديد ووضع سياساتها الضريبية. ويعتبر قرار كيفية استخدام الإيرادات الناجمة عن فرض الضرائب على التبغ جزءا لا يتجزأ من الحق السيادي لكل طرف.</p> <p>وكما تم ملاحظته بالفعل في المبادئ التوجيهية لتنفيذ المادتين 8 و 9 و 10 و 12 و 14، توفر الضرائب على التبغ المصدر الكامن لتمويل مكافحة التبغ. ويمكن للأطراف، واضعين في الاعتبار المادة 26.2 من الاتفاقية الإطارية لمنظمة الصحة العالمية WHO FCTC ، النظر في تكريس العائدات من فرض الضرائب على التبغ أو جزء منها لبرامج مكافحة التبغ، مثل تلك التي تغطي التوعية وتعزيز الصحة والوقاية من الأمراض، وخدمات التوقف والأنشطة البديلة ذات الجدوى الاقتصادية، وتمويل الهياكل الملائمة لمكافحة التبغ.</p>	<p>5. استخدام العائدات - تمويل مكافحة التبغ</p> <p>وفقا للمادة 6.2 من الاتفاقية الإطارية لمنظمة الصحة العالمية WHO FCTC ، يجب على الأطراف الاحتفاظ بحقوقها السيادية في تحديد ووضع سياساتها الضريبية. ويعتبر قرار كيفية استخدام الإيرادات الناجمة عن فرض الضرائب على التبغ جزءا لا يتجزأ من الحق السيادي لكل طرف.</p> <p>وكما تم ملاحظته بالفعل في المبادئ التوجيهية لتنفيذ المادتين 8 و 9 و 10 و 12 و 14، توفر الضرائب على التبغ المصدر الكامن لتمويل مكافحة التبغ.</p> <p>التوصية</p> <p>--- يجب على الأطراف، واضعين في الاعتبار المادة 26.2 من الاتفاقية الإطارية لمنظمة الصحة العالمية WHO FCTC ، ----- استخدام العائدات من فرض الضرائب على التبغ أو جزء منها من أجل برامج مكافحة التبغ، مثل تلك التي تغطي التوعية وتعزيز الصحة والوقاية من الأمراض، وخدمات التوقف والأنشطة البديلة ذات الجدوى الاقتصادية، وتمويل الهياكل الملائمة لمكافحة التبغ.</p>	<p>هذا الجزء من مشروع المبادئ التوجيهية لا يتضمن مع الاسف أي توصية.</p> <p>تختلف الأطراف في مدى امكانيتهم "تخصيص" عائدات الضرائب لغرض معين من الناحية القانونية. ومع ذلك، يمكن لجميع الأطراف أن تقرر، على سبيل السياسة، ما إذا كانت الأموال التي تنفق على مكافحة التبغ تعتبر نسبة مناسبة من عائدات الضرائب المفروضة على التبغ.</p>
--	--	--

<p>6. المبيعات المعفاة من الضرائب / السوق الحرة</p> <p>تباع في محلات السوق الحرة في المطارات وعلى مركبات النقل الدولي والمحلات التجارية المعفاة من الضرائب منتجات التبغ في كثير من الأحيان دون أي عبء ضريبي. ويتم عموماً، على المسافرين الذين سيحملون منتجات التبغ خارج البلاد الاعفاء من ضريبة المبيعات في السوق الحرة في المطارات أو في غيرها من الأماكن المخصصة، كما يتم إعفائهم من دفع بعض الضرائب المحلية أو الوطنية، حيث تعتبر إعفاءات المبيعات من الضرائب أو من الرسوم الجمركية على أنها نوع من التصدير، وبالتالي لا تخضع لضريبة المبيعات على سبيل المبدأ. ومع ذلك، يمكن للمسافرين أيضاً في بعض البلدان الشراء من محلات السوق الحرة في المطارات ليس فقط عند الخروج من البلاد ولكن أيضاً عند دخول البلاد.</p>	<p>6. المبيعات المعفاة من الضرائب / السوق الحرة</p> <p>تباع في محلات السوق الحرة في المطارات وعلى مركبات النقل الدولي والمحلات التجارية المعفاة من الضرائب منتجات التبغ في كثير من الأحيان دون أي ضريبة (ولكن ليس دائماً). ويتم عموماً، على المسافرين الذين سيحملون منتجات التبغ خارج البلاد الاعفاء من ضريبة المبيعات في السوق الحرة في المطارات أو في غيرها من الأماكن المخصصة، كما يتم إعفائهم من دفع بعض الضرائب المحلية أو الوطنية. ومع ذلك، يمكن للمسافرين أيضاً في بعض البلدان الشراء من محلات السوق الحرة في المطارات ليس فقط عند الخروج من البلاد ولكن أيضاً عند دخول البلاد.</p>	<p>يتم عادة على منتجات التبغ التي تم تصديرها دفع رسوم جمركية في بلد الاستيراد، وبأي معدل، وقد يكون لدى الأطراف أسباب كثيرة للسماح بالإعفاءات من الرسوم الجمركية. على سبيل المثال، قد يشعر هذا البلد الذي يسعى لجذب المزيد من الرحلات الجوية الدولية أنه ملزم للسماح بالإعفاء من الرسوم الجمركية، حيث أن أقرب منافسيه يفعل ذلك. ولن تستفيد المبادئ التوجيهية شيئاً من التخمين بشأن دوافع الأطراف.</p>
<p>تقوم المبيعات المعفاة من الضرائب ومن الرسوم الجمركية بتآكل فعالية الضرائب وتدابير الاسعار الرامية إلى الحد من الطلب على منتجات التبغ، حيث أن منتجات التبغ المعفاة من الضرائب أرخص وأكثر يسراً من تلك التي تخضع للضريبة. ويأتي هذا بنتائج عكسية للأغراض الصحية بفضل الضرائب، ويضر بالصحة العامة من خلال تشجيع الاستهلاك الشخصي. وعلاوة على ذلك، تؤثر هذه المبيعات سلباً على الإيرادات الحكومية من خلال خلق ثغرة في الهيكل الضريبي. ويمكن على وجه الخصوص أن</p>	<p>تقوم المبيعات المعفاة من الضرائب ومن الرسوم الجمركية بتآكل فعالية الضرائب وتدابير الاسعار الرامية إلى الحد من الطلب على منتجات التبغ، حيث أن منتجات التبغ المعفاة من الضرائب أرخص وأكثر يسراً من تلك التي تخضع للضريبة. ويأتي هذا بنتائج عكسية للأغراض الصحية بفضل الضرائب، ويضر بالصحة العامة من خلال تشجيع الاستهلاك الشخصي. وعلاوة على ذلك، تؤثر هذه المبيعات سلباً على الإيرادات الحكومية من خلال خلق ثغرة في الهيكل الضريبي. ويمكن على وجه الخصوص أن يكون وجود المحلات التجارية المعفاة من</p>	<p>قد لا يكون التأثير المباشر للمبيعات المعفاة من الضرائب قانونياً على الاستهلاك كبيراً، حيث أن القلق الأكبر هو تأثير ذلك على التجارة غير المشروعة.</p>

<p>تكون المحلات التجارية المعفاة من الضرائب أو من الرسوم الجمركية على الحدود البرية مصدرا للإمدادات غير المشروعة للسجائر المعفاة من الضرائب أو من الرسوم الجمركية إلى المستهلكين النهائيين. وهناك أدلة متزايدة على اتخاذ الحكومات إجراءات لحظر أو تقييد المبيعات المعفاة من الضرائب أو من الرسوم الجمركية.</p>	<p>الضرائب أو من الرسوم الجمركية ----- قد سهلت عملية التحويل إلى قنوات الاتجار غير المشروع ----- لمنتجات التبغ المعفاة من الضرائب أو من الرسوم الجمركية ----- وهناك أدلة متزايدة على اتخاذ الحكومات إجراءات لحظر أو تقييد المبيعات المعفاة من الضرائب أو من الرسوم الجمركية.</p>	<p>وليس هناك من سبب لماذا فقط محلات السوق الحرة البرية هي التي تشكل مشكلة، وكما تم صياغته، يبدو هذا وكأن المشكلة تكمن في الإعادة الغير قانونية لببيع المنتج الذي من محلات السوق الحرة. ومع ذلك، يمكن تحويل المنتج المصنف والمعفي من الرسوم الجمركية إلى التجارة غير المشروعة في أي وقت حتى قبل أن يصل إلى منفذ البيع بالتجزئة.</p>
<p>تصرح المادة 6 من الاتفاقية الإطارية لمنظمة الصحة العالمية WHO FCTC أن على كل طرف أن "يعتمد أو يحافظ، حسب الاقتضاء، على التدابير التي قد تشمل [...] الحظر أو التقييد، حسب الاقتضاء، على مبيعات منتجات التبغ التي يتم توريدها من قبل المسافرين الدوليين والمعفاة من الضرائب ومن الرسوم الجمركية."</p>	<p>تصرح المادة 6 من الاتفاقية الإطارية لمنظمة الصحة العالمية WHO FCTC أن على كل طرف أن "يعتمد أو يحافظ، حسب الاقتضاء، على التدابير التي قد تشمل [...] الحظر أو التقييد، حسب الاقتضاء، على مبيعات منتجات التبغ التي يتم توريدها من قبل المسافرين الدوليين والمعفاة من الضرائب ومن الرسوم الجمركية."</p>	
<p>بينما يكون الأمر متروكا للأطراف أن تنتظر في اتخاذ هذه التدابير، قد تكون هناك الحاجة إلى التمييز بين خصائص سفر الجو والبر والبحر، وخاصة بين المحلات التجارية التي على الحدود ونقاط البيع المعفاة من الرسوم الجمركية.</p>		<p>لا يوجد سبب لهذا التمييز المصطنع، على ما يبدو يستند ذلك إلى ممارسة دول الاتحاد الأوروبي.</p>
<p>يتم بناء الإجراءات الدولية لحظر المبيعات المعفاة من الضرائب أو الرسوم الجمركية حول ثلاثة خيارات أساسية:</p> <ul style="list-style-type: none"> • حظر مبيعات منتجات التبغ المعفاة من الضرائب أو الرسوم الجمركية؛ • تطبيق فرض الضرائب على منتجات التبغ التي تباع في المتاجر المعفاة من من الضرائب أو الرسوم الجمركية؛ أو • الحد من المسموح به للمسافرين من منتجات التبغ للحد من الواردات الخاصة من منتجات التبغ المعفاة من من الضرائب أو الرسوم الجمركية، مثل تطبيق تحديد الكمية. 	<p>يتم بناء الإجراءات الدولية لحظر المبيعات المعفاة من الضرائب أو الرسوم الجمركية حول ثلاثة خيارات أساسية:</p> <ul style="list-style-type: none"> • حظر مبيعات منتجات التبغ المعفاة من الضرائب أو الرسوم الجمركية؛ • تطبيق فرض الضرائب على منتجات التبغ التي تباع في المتاجر المعفاة من من الضرائب أو الرسوم الجمركية؛ أو • الحد من المسموح به للمسافرين من منتجات التبغ للحد من الواردات الخاصة من منتجات التبغ المعفاة من من الضرائب أو الرسوم الجمركية، مثل تطبيق تحديد الكمية. 	

<p>التوصية</p> <p>ينبغي أن تنظر الأطراف إلى حظر أو تقييد مبيعات منتجات التبغ المعفاة من من الضرائب أو الرسوم الجمركية.</p>	<p>التوصية</p> <p>ينبغي أن تنظر الأطراف إلى حظر أو تقييد مبيعات منتجات التبغ المعفاة من من الضرائب أو الرسوم الجمركية.</p> <p>وعلاوة على ذلك، ينبغي على الأطراف حظر أو تقييد، حسب الاقتضاء، مبيعات منتجات التبغ التي يتم توزيعها من قبل المسافرين الدوليين والمعفاة من الضرائب أو من الرسوم الجمركية.</p>	<p>كما تم صياغته، يعتبر مشروع التوصية في الواقع أضعف من نص المادة 6 نفسها، حيث لا يذكر حد المسموح به للمسافرين (وهو المذكور في المادة 6).</p>
<p>ينبغي عليهم رصد مدى مساهمة المنتجات المعفاة من الضرائب أو الرسوم الجمركية في الاتجار غير المشروع واتخاذ التدابير اللازمة إذا تم التأكد من هذا الرابط.</p>	<p>-----</p>	<p>يبدو أن ذلك يعني أنه ينبغي النظر في اتخاذ التدابير للسيطرة على السوق الحرة فقط إذا تم التأكد من الارتباط مع الاتجار غير المشروع. ولا يوجد سبب للانتظار حتى يتم إثبات الارتباط، حيث أن هناك أيضا أساس منطقي صحي لحظر المبيعات المعفاة من الضرائب.</p>
<p>7. الاتجار غير المشروع</p> <p>يعتبر المرجع الأساسي فيما يتعلق بالتجارة غير المشروعة لمنتجات التبغ هو المادة 15 من الاتفاقية الإطارية لمنظمة الصحة العالمية WHO FCTC. ويجعل الاتجار غير المشروع منتجات التبغ متاحة أكثر وبأسعار معقولة، ويقوض فرض الضرائب على التبغ والسياسات الصحية. ومن خلال جعل السجائر "الرخيصة" المصطنعة متاحة بسهولة عبر قنوات البيع غير المنظمة والاتجار غير المشروع يزداد انتشار استهلاك التبغ والتدخين، وفي المقام الأول بين الشباب والفقراء وسكان البلدان المنخفضة أو المتوسطة الدخل.</p> <p>يقوض الاتجار غير المشروع تحصيل الضرائب على التبغ والإدارة، وخاصة في البلدان التي تطبق الضرائب المرتفعة.</p>	<p>7. الاتجار غير المشروع</p> <p>يعتبر المرجع الأساسي فيما يتعلق بالتجارة غير المشروعة لمنتجات التبغ هو المادة 15 من الاتفاقية الإطارية لمنظمة الصحة العالمية WHO FCTC. ويجعل الاتجار غير المشروع منتجات التبغ متاحة أكثر وبأسعار معقولة، ويقوض فرض الضرائب على التبغ والسياسات الصحية. ومن خلال جعل السجائر "الرخيصة" المصطنعة متاحة بسهولة عبر قنوات البيع غير المنظمة والاتجار غير المشروع يزداد انتشار استهلاك التبغ والتدخين، وفي المقام الأول بين الشباب والفقراء وسكان البلدان المنخفضة أو المتوسطة الدخل.</p> <p>يقوض الاتجار غير المشروع تحصيل الضرائب على التبغ والإدارة، وخاصة في البلدان التي تطبق الضرائب المرتفعة.</p>	<p>يمكن اتخاذ الصياغة الحالية على أنها تعني أن الاتجار غير المشروع يحدث في المقام الأول حيث الضرائب مرتفعة - حيث الأدلة المتاحة هي علاقة قليلة وإن وجدت.</p>

<p>وفقا لصناعة التبغ ، تتسبب زيادة الضرائب في التجارة غير المشروعة. ومع ذلك، فقد أثارت العديد من البلدان موضوع الضرائب المفروضة على التبغ على نحو فعال وشهدت زيادة في العائدات دون ان تشهد الزيادة الهائلة في التجارة غير المشروعة. وتعتمد العلاقة بين الضرائب / الأسعار والاتجار غير المشروع إلى حد كبير على وجود الفساد و / أو سهولة التحايل على الضوابط القانونية. ولذلك، عندما ترفع البلدان الضرائب المفروضة على التبغ، ينبغي عليها أيضا تعزيز إنفاذ الضرائب والإدارة الضريبية.</p> <p>ثبت تجريبيًا أن الضرائب والأسعار ليست السبب الرئيسي للتجارة غير المشروعة. ويعتبر السعر وحده فقط من بين العديد من العوامل هو الذي قد يؤثر على التجارة غير المشروعة.</p> <p>التوصية</p> <p>عند تنفيذ المادة 6 من الاتفاقية الإطارية لمنظمة الصحة العالمية WHO FCTC ، ينبغي على الأطراف اتخاذ التدابير اللازمة لاحتواء خطر الاتجار غير المشروع، بما يتفق مع التزاماتها بموجب المادة 15 من الاتفاقية الإطارية لمنظمة الصحة العالمية WHO FCTC .</p>	<p>وفقا لصناعة التبغ ، تتسبب زيادة الضرائب في التجارة غير المشروعة. ومع ذلك، فقد أثارت العديد من البلدان موضوع الضرائب المفروضة على التبغ على نحو فعال وشهدت زيادة في العائدات دون ان تشهد الزيادة الهائلة في التجارة غير المشروعة.</p> <p>وقد تبين ان الفساد أقوى عامل للتنبؤ بمستويات تهريب التبغ، مع عدم كفاية القوانين وإنفاذ القانون، فضلا عن الدور الجغرافي، حيث لا تقدر مستويات الأسعار على التنبؤ بمستويات التجارة غير المشروعة.</p> <p>ومع ذلك،، عندما ترفع البلدان الضرائب المفروضة على التبغ، ينبغي عليها أيضا تعزيز إنفاذ الضرائب والإدارة الضريبية.</p> <p>التوصية</p> <p>عند تنفيذ المادة 6 من الاتفاقية الإطارية لمنظمة الصحة العالمية WHO FCTC ، ينبغي على الأطراف اتخاذ التدابير اللازمة لاحتواء خطر الاتجار غير المشروع، بما يتفق مع التزاماتها بموجب المادة 15 من الاتفاقية الإطارية لمنظمة الصحة العالمية WHO FCTC .</p>	<p>نجد ان الصياغة الواردة في المشروع قد زيفت الذي صيغ في وثيقة البنك الدولي. وقد وجد تحليل الانحدار الأصلي المشار اليه من (مريمان، يوريكلي، وشالوبكا 2000) مستويات أسعار مرتبطة سلبا مع تقديرات التهريب.</p> <p>لا تحتاج الاطراف بالضرورة إلى تحسين النظم الضريبية في كل مرة ترتفع فيها الضرائب المستحقة لهم!</p> <p>ما تم عرضه في الدراسة المذكورة أعلاه هي العلاقة السلبية بين السعر ومستويات التهريب (بمعنى ان البلدان ذات الاسعار المنخفضة كان مستوي التهريب لديها أعلى، في المتوسط).</p> <p>تم دمج هذا في النص السابق.</p>
<p>8. التعاون الدولي</p> <p>يعتبر التعاون الدولي في المجالات العلمية والقانونية، وتوفير الخبرات ذات الصلة، وتبادل المعلومات والمعرفة وسيلة هامة لتعزيز قدرة الأطراف على الوفاء بالتزاماتها بموجب المادة 6 من الاتفاقية الإطارية لمنظمة الصحة العالمية WHO FCTC. ويجب أن تكون هذه التدابير وفقا للالتزامات التي تعهدت بها الأطراف فيما يتعلق بالتعاون الدولي، ولا سيما بموجب المادتين 4.3، 5.4، 5.5، 20 و 22 من الاتفاقية الإطارية لمنظمة الصحة العالمية WHO FCTC .</p>	<p>[لا توجد أي تغييرات]</p>	
<p>وفقا للمادة 21 من الاتفاقية الإطارية لمنظمة الصحة العالمية WHO FCTC ، تمثل التقارير الدورية المقدمة من الأطراف أداة هامة أخرى للتبادل الدولي والتعاون في إطار الاتفاقية. وتشترط المادة 6 من الاتفاقية الإطارية لمنظمة الصحة العالمية WHO FCTC على أن تقدم الأطراف</p>		

<p>معدلات الضرائب المفروضة على منتجات التبغ، بما في ذلك، من الناحية المثالية، العبء الضريبي النسبي والمطلق، ومدى استهلاك التبغ في تقاريرها الدورية، وفقا للمادة 21.</p>		
<p>عموماً، وكأساس لأية سياسة وكتدابير تنظيمية تكون البيانات الشفافة والشاملة بما فيه الكفاية مطلوبة. وتلعب المنظمات الدولية ذات الصلة دوراً هاماً في جمع وتصنيف ونشر هذه البيانات. وينبغي أن تنتظر الأطراف أيضاً إلى استعراض التقارير للأطراف الأخرى، وكذلك البيانات والاتجاهات المستمدة من التقارير العالمية المرئية والمقدمة في كل دورة نظامية لمؤتمر الأطراف، من أجل تعزيز معرفتهم بالتجارب الدولية فيما يتعلق بسياسات الضرائب والأسعار.</p>		<p>هذه نقطة مهمة. فإن الحاجة إلى الشفافية وبيانات شاملة، للسماح للمناقشة العامة ذات مغزى على السياسة الضريبية التبغ، تكون جديرة توصية منفصلة. وبدلاً من ذلك، يمكن إضافة ملحق، تتضمن تفاصيل عن أنواع البيانات التي هي الأكثر أهمية للمناقشة العامة عن علم.</p>
<p>وقد يساعد أيضاً التعاون الدولي على ضمان توفير المعلومات المتسقة والدقيقة التي تتعلق بالاتجاهات العالمية والإقليمية والوطنية والخبرات فيما يتعلق بالسياسات الضريبية والأسعار، لا سيما من خلال قاعدة بيانات معاهدة التنفيذ العالمي التي تحتفظ بها أمانة الاتفاقية.</p>		
<p>وينبغي أن تنتظر الأطراف أيضاً إلى الاستفادة من الأبعاد المتعددة للسياسات الضريبية والأسعار والتعاون في نطاق الآليات الثنائية والمتعددة ذات الصلة، والمنظمات لزيادة الوعي وتعزيز تنفيذ السياسات ذات الصلة.</p>		
<p>ويجب على الأطراف أن يتعاونوا في استعراض و، إذا لزم الأمر، في تحديث هذه المبادئ التوجيهية، وفقاً لآلية وجدول زمني يضعه مؤتمر الأطراف، للتأكد من أنها تواصل في تقديم التوجيه الفعال والمساعدة للأطراف في إنشاء السياسات الضريبية والأسعار فيما يتعلق بمنتجات التبغ.</p>		